ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Lecturer. Basma Mohammed Nadheer Ahmed Al-Obaidi
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:
bsmam2022@uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v1i2.49410
Keywords:
Role - Sustainable peace - Enhancement - International economic relations - Angola - Colombia.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:
September 8, 2025

Accepted:
November 12, 2025

Available online:
December 1, 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

The Role of Sustainable Peace in Enhancing International Economic Relations: A Comparative Study Between Angola and Colombia

Abstract

The research discusses the role of sustainable peace in enhancing international economic relations, through a comparative study between the cases of Angola and Colombia, both of which experienced prolonged conflicts and then transitioned to a post-conflict phase. The research aims to analyze the extent to which achieving peace affects these countries' ability to regain their position in the global economy, attract investments, and expand international partnerships. The research focuses on the concept of sustainable peace, which is not limited to the absence of violence but includes addressing the roots of conflict, building strong institutions, and providing a safe and stable environment that supports economic development. It also examines the Colombian and Angolan experiences in terms of political and security pathways, reconstruction policies, and the success in improving the investment climate and enhancing international economic cooperation.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

دور السلام المستدام في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية:
دراسة مقارنة بين انغولا وكولومبيا

م. بسمة محمد نظير احمد العبيدي
جامعة الموصل
كلية العلوم السياسية
bsmam2022@uomosul.edu.iq

الملخص

يتناول البحث دور السلام المستدام في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال دراسة مقارنة بين حالتي انغولا وكولومبيا كدولتين شهدتا صراعات طويلة الأمد، ثم انتقلتا إلى مرحلة ما بعد الصراع يهدف البحث تحليل مدى تأثير تحقيق السلام على قدرة هذه الدول في استعادة موقعها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمارات، وتوسيع الشراكات الدولية.

يركّز البحث على مفهوم السلام المستدام، الذي لا يقتصر على غياب العنف، بل يشمل معالجة جذور النزاع، وبناء مؤسسات قوية، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تدعم التنمية الاقتصادية، كما يستعرض التجربتين الكولومبية والأنغولية من حيث المسار السياسي والأمني، وسياسات إعادة الإعمار، ومدى النجاح في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

الكلمات المفتاحية : دور، السلام المستدام، تعزيز، العلاقات الاقتصادية الدولية، انغولا، كولومبيا.

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة الصراعات والنزاعات الداخلية التي باتت تتجاوز آثارها حدود الدولة لتلقي بظلالها على الأمن الإقليمي والدولي، وقد كشفت تجارب العديد من الدول الخارجة من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة أن تحقيق السلام لا يُختزل فقط في توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، بل يستلزم بناء منظومة مستدامة تعالج جذور النزاع وتعزز مقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذا السياق، يبرز مفهوم "السلام المستدام" بوصفه حجر الأساس في جهود إعادة البناء وتحفيز النمو، لاسيما في الدول الساعية إلى استعادة مكانتها في الاقتصاد العالمي.

وتتزايد أهمية السلام المستدام كأحد العوامل الحاسمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يشكل الاستقرار السياسي والأمني بيئة جاذبة للتدفقات الاستثمارية والتجارية؛ فالمجتمع الدولي بمؤسساته المالية والاقتصادية غالبًا ما يتردد في التعامل مع دول تعاني من هشاشة أو تهديدات أمنية، في حين يُقبل بقوة على البلدان التي تظهر مؤشرات إيجابية في السلام الداخلي والحكم الرشيد، ومن هنا فإن السلام لا يُعد غاية

إنسانية وأخلاقية فحسب، بل أداة استراتيجية لبناء شراكات اقتصادية فاعلة ومستدامة، وتُعد كولومبيا وأنغولا مثالين بارزين لدول خاضت صراعات طويلة الأمد، ثم شرعت في مسار بناء السلام بدرجات متفاوتة.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على العلاقة بين تحقيق السلام المستدام وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، لاسيما في الدول الخارجة من نزاعات طويلة الأمد؛ ففي عالم مترابط اقتصاديًا لم يعد بإمكان الدول المنخرطة أو الخارجة من الصراعات تجاهل الأثر العميق الذي يتركه الاستقرار السياسي والأمني على قدرتها في الانخراط ضمن النظام الاقتصادي العالمي.

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب رئيسية، منها:

١. الإضافة العلمية والتحليلية: يقدم البحث مقاربة مقارنة بين تجربتين متميزتين (كولومبيا وأنغولا) في بناء السلام، ما يثري الأدبيات المتعلقة بدراسات ما بعد النزاع والتنمية الاقتصادية.

٢. التركيز على السلام كأداة للتنمية: يسلط البحث الضوء على أن السلام ليس فقط غاية إنسانية، بل وسيلة فعالة لتحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتحسين العلاقات الدولية.

٣. أهمية المقارنة: المقارنة بين دولتين من قارتين مختلفتين (أمريكا الجنوبية وأفريقيا) تعكس تنوع التحديات والفرص، وتساهم في استخلاص دروس يمكن تعميمها على حالات أخرى مشابهة.

أهداف البحث

١. تحليل مفهوم السلام المستدام ودوره في إعادة بناء الدول الخارجة من الصراع، وبيان عناصره الأساسية التي تسهم في تعزيز الاستقرار طويل الأمد.

٢. دراسة العلاقة بين السلام المستدام والعلاقات الاقتصادية الدولية، من حيث تأثير الاستقرار على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع الشراكات الاقتصادية.

٣. مقارنة التجربتين الكولومبية والأنغولية في مرحلة ما بعد الصراع، من حيث السياسات المتبعة لتحقيق السلام وتأثيرها على الانفتاح الاقتصادي.

مشكلة البحث وتساؤلاته

على الرغم من أن العديد من الدول الخارجة من الصراعات المسلحة تمكنت من التوصل إلى اتفاقات سلام، إلا أن تحويل هذه الاتفاقات إلى سلام مستدام يسهم فعليًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا؛ فغياب الاستقرار الحقيقي وضعف مؤسسات الدولة، وغياب الإصلاحات الاقتصادية، غالبًا ما تُبقي هذه الدول في دائرة العزلة أو التبعية الاقتصادية.

انطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة البحث في : إلى أي مدى يمكن اعتبار السلام المستدام مدخلًا لتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية في الدول الخارجة من الصراعات، في ضوء تجربة كل من كولومبيا وأنغولا؟

وانطلاقاً من مشكلة البحث تتفرع مجموعة من الأسئلة:

١. ما المقصود بالسلام المستدام؟ وما أبرز مقوماته في دول ما بعد الصراع؟

٢. كيف أثّر مسار بناء السلام في كولومبيا وأنغولا على بيئتهما السياسية والاقتصادية؟

٣. ما مدى نجاح كل من كولومبيا وأنغولا في جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون الدولي بعد الصراع؟

٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين في التعامل مع مرحلة ما بعد النزاع؟

٥. ما العوامل التي دعمت أو أعاقت تحويل السلام إلى علاقات اقتصادية دولية فاعلة؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن تحقيق السلام المستدام يُسهم بشكل مباشر في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الخارجة من الصراع، من خلال توفير بيئة مستقرة وآمنة تشجّع على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتدعم الانفتاح التجاري، وتزيد من فرص التعاون الاقتصادي مع الفاعلين الدوليين.

منهج البحث :

بغية الاحاطة بموضع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم البحث بوصف السلام المستدام في انغولا وكولومبيا في مرحلة ما بعد الصراع وكيف اعادت بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وتحليلها عبر التركيز على بيانات كمية ونوعية، مع الاعتماد على المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الكولومبية والانغولية عبر تحديد اليات السلام المستدام للتجربتين، ومن ثم الأهداف الفرعية عبر تحليل السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها كل دولة، ومقارنة النتائج القائمة على تأثير السلام في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي تضمنت أهم الاستنتاجات وتم التطرق في المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري يتضمن مفاهيم السلام المستدام والعلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقة بينهما، اما في المبحث الثاني فتضمن دراسة التحول من الصراع الى السلام (دراسة حالتي انغولا وكولومبيا) من خلال الوقوف على أنماط التحول الاقتصادي ودور الفاعليين الدوليين في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الصراع، وفي المبحث الثالث مقارنة بين التجربتين الانغولية والكولومبية من حيث أوجه التشابه والاختلاف في المسار السياسي والاقتصادي وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

يتباين أثر الصراعات من حيث التنمية وتحقيق السلام المستدام ما بين انهيار الجانب الاقتصادي والسياسي وتعطيل مؤسسات الدولة؛ ولفهم دور السلام المستدام في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية لابد من تسليط الضوء على أهم المفاهيم التي وضعها المفكرون والباحثون وتحديد معالمها وإمكانية دراستها.

المطلب الأول: مفاهيم السلام المستدام والعلاقات الاقتصادية الدولية

اولاً: مفاهيم السلام المستدام

مفهوم السلام نشأ في نهاية الحرب الباردة اذ عمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مشاركة جميع الانشطة الرامية لتعزيز ثقافة السلام وبناءه أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأعقبه صياغة لمفهوم السلام في إطار المؤتمر الدولي للسلام في عقول البشر والذي عقد في افريقيا (كوت ديفوار ١٩٨٩) ليوضح مفهوم السلام بأنه: "المساعدة في بناء رؤية جديدة للسلام من خلال تطوير ثقافة السلام القائمة على القيم العالمية لاحترام الحياة والحرية والعدالة والتسامح وحقوق الأنسان" (كنانة، ٢٠١٧).

ومفهوم السلام طُرح عام ١٩٧٥ من قبل المفكر والباحث "يوهان غالتونغ" النرويجي بوصفه ثلاث مقاربات (حفظ السلام – صنع السلام – بناء السلام) وافترض أن بناء السلام يختلف عن حفظه وصنعه فهو أكثر تحديداً في إيجاد الهياكل التي تزيل أسباب الصراع، وتقديم بدائل للحرب في حال حدوث الحرب، ومحاولة خلق سلام مستدام عبر معالجة الأسباب الجذرية للصراع واستخلاص القدرات المحلية لإدارة سليمة للصراع؛ وبالتالي فبناء السلام هو عملية خلق هياكل الدعم الذاتي التي تقضي على أسباب الصراع والعنف، وتقديم البدائل لها في حال حدوثها، والتركيز على تحقيق السلام الإيجابي من خلال الصنف الثقافي والصنف الهيكلي ، وعبر بناء هياكل ومؤسسات قائمة على العدل والمساواة والتعاون ومعالجة أسباب الصراع لمنع لعودة للعنف مجدداً (منصور، ٢٠١٥).

في الاطار ذاته عُرف السلام من قِبل "تكلا تشيرج سول" بأن جوهره يهدف منع وحل النزاعات العنيفة بتعزيز السلام بعد أن يكون العنف أنقص منه، ومنع وقوع النزاع مجدداً عبر معالجة أسبابه بما فيها السياسية والهيكلية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية (حمدوش، ٢٠١٢).

والسلام المستدام كمفهوم تعترضه تحديات تتمثل في الافتقار لمفهوم محدد متفق عليه؛ فوفق المنظور الأمريكي هو: إعادة التفكير في الامن القومي الذي يقدم مفاهيم الأمن الجماعي والإنساني وإعادة التوازن بين الوسائل والغايات عن طريق أدوات ثلاث هي (السياسة الخارجية، الدفاع والدبلوماسية، التنمية) (progress, 2009).

وفي تقرير الأمين العام الأسبق "بطرس غالي "الصادر عام ١٩٩٢ المعروف بخطة السلام قدم فيه رؤيته حول تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل لإرساء السلم والأمن الدوليين عبر مراحل صنع السلام وحفظ السلام ووصولاً الى مرحلة بناء السلام ومن ثم أوضح في تقريره لعام ١٩٩٨ ان بناء السلام المستدام يبدأ بعد انتهاء الصراع ويقوم على الإجراءات المتخذة نهاية الصراع لتعزيز السلام وهنا تظهر وظيفة الأمم المتحدة التي لا تقتصر على صون السلام بل تهيئة البيئة لاستدامة السلام (الدين، ٢٠١٣).

وجاء في تقرير لجنة بناء السلام الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ان السلام يتطلب التزاماً طويل الاجل للتصدي لكل أسباب النزاع من خلال مجموعة عوامل داخلية تبدأ ببناء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتعزيزها ليتحقق السلام المستدام؛ وبالتالي لا يتحقق السلام المستدام دون عقد اجتماعي بين الدولة والشعب لتكون هناك علاقة تبادلية بين الدولة وشعبها لتحقيق السلام والدفاع عنه (السلام، ٢٠١٣).

ويستنتج مما سبق أن بناء السلام المستدام هو عملية معالجة الصراع عبر التركيز على الهياكل الفاعلة بالدولة وإعادة بناء مؤسساتها، ومعالجة أسباب الصراع ومنع وقوعه مجدداً مع تطوير العلاقات الدولية للحصول على الدعم الدولي لإعادة بناء السلام من قبل المؤسسات والقواعد الدولة.

ثانياً: مفاهيم العلاقات الاقتصادية الدولية

تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام العمل على تصريف الفائض عن الحاجة مما هو متوفر في ظل سلوكيات اقتصادية تبادلية تتحدد فيها معايير التبادل من خلال قوى السوق وعبر قانون الطلب والعرض الناتج عن اختلاف رغبات مجموع الافراد الداخلين ضمن اطراف الصفقة التي تدخل فيها بعلاقة تبادلية جملة من الدول (جامع، ١٩٧٧).

وتشتمل العلاقات الاقتصادية الدولية على كل أوجه النشاطات الاقتصادية العابرة لحدود الدولة وتتمثل بمجموعة التفاعلات الاقتصادية التي تحدث بين الدول أو أكثر عبر اتفاقيات دولية تعزز علاقات التجارة الخارجية والتعاون والتكامل الدولي ومتابعة الأنشطة الاقتصادية بين الدول، وبالتالي تسعى دول العالم لتعزيز قوتها وعلاقاتها عبر عمليات التعاون والتبادل الدولي واعتمادها وسيلة للتخلص من الصراع وتحقيق السلام عبر سلسلة من المعاملات الاقتصادية كونها قوة الدولة ووسيلة للتأثير في العلاقات الدولية من خلال اعتماد الاستثمارات الدولية او المساعدات لاسيما للدول الخارجة من الصراع (موسى، ١٩٩٣).

والعلاقات الاقتصادية الدولية تعتمد على عمليات التعاون الاقتصادي عبر اتفاقيات رسمية ومعاهدات بينية ودولية وتنشأ على شكل تبادلات تجارية، ومساعدات إنسانية، وتعاون مشترك، واستثمارات اجنبية ؛ لذلك تقوم في الأساس كما أوضح الاقتصادي "جون ستيورات ميل" على الطلب المتبادل لكل دولة والتي تتعامل مع سلعة معينة؛ وانه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في دولة ما ومعدل التبادل الدولي فإنها تزيد من الإيرادات والمكاسب التي تحصل عليها هذه الدولة من عمليات التعاون الدولي (المصري و الصادق، ٢٠٢٣).

وفي الاطار التنظيري للعلاقات الاقتصادية الدولية فيشار الى مجموعة المساهمات الفكرية التي شهدها تاريخ الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي من زاوية محاولات تأصيل مفاهيم وآليات العلاقات الاقتصادية، وهو ما سبب بروز العديد من المدارس والمذاهب الاقتصادية بدءً من التجاريين والكلاسيك وصولاً الى مدرسة التفوق التكنولوجي ، وبروز مساهمات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لادم

سميث ودافيد ريكاردو وكارل ماركس والتي أصبحت مرجعاً يركن اليه لمؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية (السعد، ١٩٩٩).

ويستنتج مما سبق ان العلاقات الاقتصادية الدولية تشير الى مجموعة التفاعلات والتبادلات الاقتصادية بين الدول والكيانات الاقتصادية عبر الحدود وتشمل تدفق السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا والقوى العاملة وتعكس هذه العلاقات مدى الترابط بين الاقتصادات الوطنية في ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي وتتضمن ابعاد عدة منها التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية والتمويل الدولي والتكامل الاقتصادي وجميعها تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول.

المطلب الثاني: العلاقة بين السلام المستدام والعلاقات الاقتصادية الدولية

العلاقة بين السلام المستدام والعلاقات الاقتصادية الدولية علاقة تبادلية تكاملية اذ يعزز كل منهما الاخر فمن ناحية يسهم الاستقرار السياسي والسلام في نمو التبادلات الاقتصادية الدولية، ومن ناحية أخرى تعميق الروابط الاقتصادية بين الدول يقلل من احتمالية الصراعات ويدعم السلام، وبالتالي يعزز السلام المستدام العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الآتي:

اولاً: توفير بيئة أمنة للاستثمار والتجارة

الدول المستقرة سياسياً تجذب الاستثمار الأجنبي وتشجع الشركات متعددة الجنسيات العمل فيها ، فتتمثل عوامل جذب الاستثمارات المتعلقة بالدولة المضيفة بالعوامل الاقتصادية كالناتج الوطني الإجمالي، ومعدلات النمو، ومستوى التضخم، وقيود التجارة الدولية لتمثل أهمية في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسية فكلما زادت قوة الدولة اقتصادياً جعلها موقعاً للمستثمرين، فضلاً عن أهمية العوامل السياسية والاجتماعية واستقرار الدولة الذي يسهم في جذب رأس المال الأجنبي الذي يبحث بطبيعته عن السلام ولا يمكنه ان يقوم في ظل أجواء تسودها الصراعات؛ فالسلام والاستقرار يشجع استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي يلعب دوراً في تحقيق التنمية الاقتصادية وارتفاع الصادرات ونقل التكنولوجية والمهارات واندماجه في الاقتصاد العالمي (عبدالسلام، ٢٠٠٧).

في الاطار ذاته تساعد التجارة الدولية استقرار اقتصاديات الدول وتلعب دور بارز في مساعدة الدول على الاستعداد للصدمات بشكل اكثر فعالية من خلال تيسير السلع والخدمات الأساسية ،وبناء علاقات مع عدة شركاء وبذلك تستطيع الدول استغلال علاقاتها التجارية في تأمين استيراد السلع والخدمات الأساسية مع الشركاء التجاريين على مستوى العالم، والتصدير للشركات والاستفادة من الظروف والاستقرار في تعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية؛ لذلك هي علاقة تبادلية قائمة على وجود سلام مستدام وجذب الاستثمارات وتحقيق التبادلات التجارية (كبوط و سهام، ٢٠٢٤).

ثانياً: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

السلام يفتح الباب امام التكامل الاقتصادي والدخول في اتفاقيات دولية مثل الاتحاد الأوربي واتفاقيات التجارة الحرة ، ويسهل عمل المنظمات الدولية بشكل اكثر فعالية في غياب الصراعات، كما تسهل حركة رأس المال والعمالة في اطار اتفاقيات دولية مثل اتفاقيات الهجرة الاقتصادية؛ فوفق النظرية الليبرالية ان التعاون الاقتصادي يتركز على السلام الديمقراطي، وان قيام الدول تشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة وسيلة فعالة للتعاون الدولي من خلال تغليب مظاهر السلام على مظاهر الصراع لتعزيز العلاقات الدولية، واعتماد الابعاد التعاونية والتداخل في العلاقات الدولية لزيادة التشابك والتداخل المتبادل على المستوى الدولي وهذا يقود الى تعزيز حالات السلام وتقليص احتمالات الصراع، وتقوية أواصر التفاعلات الاقتصادية والتجارة الدولية، ويمنع الدول استخدام القوة ضد بعضها البعض لان الحرب يهدد حالة الرفاه للدول؛ وبالتالي يتم اعتماد أسس السلام والتعاون ينتج عنه علاقات اقتصادية فاعلة لاسيما مع ثورة المعلومات التي أدت الى زيادة عدد قنوات الاتصال بين المجتمعات وغيرت أساليب الاعتمادية المتبادلة وزيادة دور الافراد والمنظمات غير الحكومية والأسواق المالية والاتجاه نحو التعاون الدولي في شتى المجالات (لاندو، ٢٠٠٨).

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية عاملاً مساهماً للسلام

يمكن ان تكون العلاقات الاقتصادية عاملاً مساهماً في تعزيز السلام بين الدول عبر زيادة الترابط والاعتماد المتبادل بينها وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة أهمية واولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة لتعزيز العلاقات وتحقيق السلام؛ فحسب رؤية الليبراليون ان الاعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة والتي قد تكون مكلفة في حال التراجع عنها واختيار اللجوء الى استراتيجيات الحرب، فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم لأنه يؤسس لشروط التعاون بين الدول ويقلل من احتمال الحروب، وان كل من الاعتماد المتبادل والتعاون يعززان التفاهم وينزعان عدم الثقة والشك المتبادل عن طريق زيادة التبادل التجاري والاتصال والاعتماد المتبادل، فضلاً عن رضا الدول التنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية طمعاً في تحقيق السلام والاستقرار بالتعاون مع الدول الأخرى وعليه تصبح المؤسسات الدولية فاعلاً مؤثراً في السياسة الدولية القائمة على التعاونية الجماعية (زيد، ٢٠١٢).

في الاطار ذاته يمكن للعلاقات الاقتصادية الدولية ان تكون عاملاً مساهماً للسلام من خلال اعتماد المساعدات الخارجية والتي تتمثل بالتدفقات المالية من جهات مانحة الى البلدان التي تمر بمراحل انتقالية بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية والقروض، والمساعدات الاقتصادية والخيرية او العسكرية والأمنية ،أو السياسية والتي تهدف من خلالها التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية للدول المتلقية وحاجات الدول المانحة وتوجهاتها ، وانشاء قواعد عسكرية في أراضي الدول المتلقة للمساعدات وقيام تحالف امني وعسكري يسهم في تعزيز السلام ومكافحة الإرهاب (علاية، ٢٠١٥).

ويستنتج مما سبق ان العلاقة بين السلام المستدام وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية علاقة تبادلية وثنائية الاتجاه وان كل منهما يعزز الاخر بشكل متكامل فمن خلال السلام تتحقق بيئة مستقرة للاستثمار وفتح

الأسواق، وتعزيز التجارة الدولية ويسهل تدفق السلع والخدمات عبر الحدود ويقلل الحواجز، كما يوفر السلام الأساس لإنشاء اتفاقيات تجارية وتبني سياسات اقتصادية تشاركية، بالمقابل تسهم العلاقات الاقتصادية الدولية في تعزيز السلام عبر خلق مصالح مشتركة عبر الاعتماد الاقتصادي المتبادل وبناء الثقة والتعاون من خلال العمل المشترك في المشاريع الاقتصادية والمنظمات الدولية وبالتالي تكلفة الصراع تصبح عالية جداً مما يشكل رادعاً للحرب.

المبحث الثاني: التحول من الصراع الى السلام (دراسة حالتي انغولا وكولومبيا)

يشكل التحول من الصراع الى السلام واحدة من اهم التحديات التي تواجه المجتمعات التي عانت من حروب أهلية ونزاعات مسلحة طويلة الأمد وتعد هذه العملية معقدة وتتطلب مقاربات متعددة الابعاد تشمل تعزيز السلام المستدام ومن ثم التحول لتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي هذا السياق تبرز حالتي انغولا وكولومبيا كنموذجين مختلفين للخروج من الصراع الى بناء سلام مستدام رغم التباين في طبيعة الصراعات والسياقات التاريخية التي مرتا بها.

المطلب الأول : تجربة انغولا في التحول نحو السلام المستدام وتعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية

تمثل تجربة انغولا في التحول نحو السلام المستدام واستثماره في تعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية انموذجاً ملهماً للدول الخارجة من صراعات طويلة دامت ٢٧ عاما (١٩٧٥-٢٠٠٢) بين حرب أهلية، وحكم شمولي مستبد، وأوضاع اقتصادية متردية، وتفكك اجتماعي، وتمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في بناء السلام وإعادة الاعمار مستفيدة من مواردها الطبيعية وشراكاتها الدولية واهم محطات هذه التجربة تتمثل بالآتي:

اولاً: مراحل انهاء الصراع وبناء السلام الداخلي

عمدت انغولا في البدء عقد اجتماعات بين الأطراف المتقاتلة لإنهاء حالة الصراع وكان أهمها اجتماع ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ الذي حضره ممثلين عن الحكومة الكوبية، واجتماع ٣ مايو/أيار مع حكومة جنوب افريقيا، واجتماع جنيف ٨ أغسطس/اب ١٩٨٨ الذي وافقت فيه جميع الأطراف على وقف اطلاق النار من حيث المبدأ وبناءً على ذلك وقع اتفاق عرف باسم(برتوكول برازفيل) الذي تضمن سحب كوبا قواتها من انغولا خلال ٢٧ شهر من التوقيع الرسمي على الاتفاق الذي تم في نيويورك ١٩٨٨ مقابل استقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا بحلول الأول من أكتوبر/ تشرين الاول١٩٨٩ (Cuba, 1988)، وارسلت بعثة دولية من قبل مجلس الامن للتحقق من انسحاب القوات الكوبية واستكمال مفاوضات السلام (Tvedten, 1993)

لكن تعثر المفاوضات انهت البرتوكول كونه فشل في وقف اطلاق النار ما تغير موازين القوى الاستعمارية وبروز حركات التحرير في افريقيا في ظل رسم الحدود عشوائياً في افريقيا دون مراعاة الواقع العرقي أو الجغرافي مما أدى لظهور مناطق نزاع حدودي بين انغولا والكونغو وخلق صراعات جديدة؛ هذا دفع لانطلاق عملية سلام جديدة بموجب برتوكول لوساكا في زامبيا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ واشرفت على العملية بعثتان لحفظ السلام تابعتان للأمم المتحدة، وشمل تسريح القوات تحت اشراف الأمم المتحدة، ودمج

قوات يونيتا في الشرطة الوطنية الانغولية تحت اشراف وزارة الداخلية، وحظر أي منظمات شرطة أو مراقبة بالتوازي مع البرتوكول، فضلاً عن شموله قضايا رئيسية منها تفويض الأمم المتحدة التحقق من البرتوكول ورصده، ودور قوات حفظ السلام وتنظيم الانتخابات، والمصالحة الوطنية، لكن الاتفاق لم يطبق بشكل فعلي مع عدم ايفاء اليونيتا بجميع الالتزامات مما أدى لتأجيج الصراع (defait, 1999).

وفي فبراير/ شباط ٢٠٠٢ أعلنت السلطات الانغولية مقتل زعيم المتمردين "جوناس سافيمبي" مؤسس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) خلال معارك ضد القوات الحكومية في جنوب شرق البلاد، وبعدها وفي ابريل/نيسان ٢٠٠٢ تم الاتفاق على وقف الاعمال العدائية بين القيادة العسكرية ليونيتا وهيئة الأركان العامة للحكومة وحُفظت مبادئ اتفاقية لوساكا، وقررت حكومة الحركة الشعبية لتحرير انغولا الاشراف على نزع سلاح التمرد وتسليحه بنفسها؛ وبذلك انتهت الحرب الانغولية بقوة السلاح لا بالتفاوض (Kone).

وبعد ست سنوات حققت انغولا اول انتخابات ديمقراطية حقيقية وانبثقت اوليغارشية لاتشبه التي كانت سائدة في زمن الحرب، مع مساحة محدودة لمختلف المعارضات، وكرست جهودها على الانفتاح الاقتصادي الذي بلغ نموه نحو (٢٠%)، وبدأت في توليد مشاريع لإعادة هيكلة السلطة، وانتهى بالحركة الشعبية لتحرير انغولا الى الفوز بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٨ ووضع دستور للبلاد عام ٢٠١٠ الذي حدد الهوية السياسية للبلاد (Graca, 2015).

وفي عام ٢٠١٧ تولى الحكم الرئيس "جواو لورينسو" الذي اجرى تغييرات سياسية واقتصادية كالبنك المركزي والشركات المملوكة للدولة بما في ذلك شرطة النفط الوطنية "سونانغول"، وصندوق الثروة السيادية، وشهدت البلاد معدلات نمو مستدامة وانتعاش اقتصادي عبر تنفيذ سلسلة إصلاحات نقدية وإعادة التوازن المالي واستقرار الديون، واعتماد سياسة تنويع الاقتصاد وتنمية النشاط الخاص والحد من تداخل المصالح الخاصة والعامة، كما اطلق برنامج رئيسي لخصخصة أصول الدولة في الاقتصاد الانغولي والتي مكنت انغولا من الاستفادة من الدعم المالي من المانحين الدوليين، واعيد انتخابه في انتخابات ٢٠٢٢ لولاية ثانية مدتها خمس سنوات، واستطاع من خلال فترة حكمه تعزيز السلام المستدام وتطوير اقتصادها (etrngeres).

ثانياً: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي

عمدت حكومة انغولا في اطار إعادة بناء الدولة والسلام المستدام الى وضع أسس اقتصادها وبدأت البوادر الأولى في ٢٠٠٢ في الوقت الذي كانت تواجه في انغولا تحدياً بالتنويع الاقتصادي ومحاولة مواجهته عبر جذب المستثمرين من القطاع الخاص وتحسين البنية التحتية، وتحديث قطاع الطاقة في ظل ادراك المستثمرين أهمية بيئة انغولا الاقتصادية لاسيما ان اقتصادها خرج من خمس سنوات متتالية من الركود مسجلاً نمواً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠.٧%) عام ٢٠٢١ مع نمو القطاع غير النفطي، ومحاولات الحكومة الانغولية المحافظة على اجندة إصلاحية منذ انتخاب الرئيس "جواو لورينسو" عام ٢٠١٧ التي اعتمدت فيها على تحسين بيئة الاعمال وجعل انغولا اكثر جاذبية للاستثمار، واتمت برنامج تسهيل الصندوق

الممدد التابع لصندوق النقد الدولي في ٢٠٢١، وتنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية ووضع برامج الخصخصة ومراجعة قانون الاستثمار الخاص، وقيامها من خلال وكالة الاستثمار ربط المستثمرين الأجانب بالفرص المتاحة في انغولا ولاسيما القطاع الخاص؛ مما أدى الى ارتفاع اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو(٢.٥٩) مليار دولار عام ٢٠٢٠ (Guide A. C.).

في التقرير الصادر عن البنك الدولي أوضح ان هناك قيوداً رئيسية لمناخ الاستثمار في انغولا منها الوصول الى الائتمان اذ ان معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع الوصول الى الائتمان كونه مقيد بشكل خاص وتشكل الأرباح المحتجزة المصدر الرئيس لرأس المال العامل والتمويل طويل الاجل للشركات في انغولا، ويمثل القطاع المصرفي من(١-٤%) فقط من اجمالي احتياجات التمويل قصيرة الاجل وطويلة الاجل للشركات مما دفعها الاعتماد على الأموال الداخلية وبدرجة اقل على البنوك، فضلاً عن تعقيد عملية التقديم وعدم قبول الضمانات السببين الرئيسيين لانخفاض الاستثمارات مع انتشار الفساد الذي حدد وفق مؤشر مدركات الفساد لعام لمنظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٧ الترتيب المنخفض لأنغولا وهو(١٤٧) من اصل(١٦٩) دولة (Worldbank, 2007).

ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٤ الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى انغولا ظلت تدفقات سلبية للعام السادس على التوالي، واستمرت الشركات في قطاع النفط في سداد القروض وانخفض رصيد الاستثمار الأجنبي بشكل كبير من(١٤.٢٦ مليار دولار) عام ٢٠٢٢ الى (١٢.١٧) مليار دولار عام ٢٠٢٣، ولايزال قطاع البترول الواجهة الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية واغلبها موجه نحو العاصمة لواندا، مما دفعها اعتماد تشريعات وقوانين جديدة للاستثمار الخاص، وقانون المنافسة وقانون الخصخصة، وقانون يسمح بإنشاء مناطق التجارة الحرة، وتسهيل حصول المستثمرين على التصاريح اللازمة بطريقة مبسطة مما يحفز النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار فيها، ودخلت عام ٢٠٢٤ اتفاقية مع الاتحاد الأوربي لتسيير الاستثمار المستدام حيز النفاذ وتهدف من خلالها تحسين بيئة الاعمال الانغولية والشفافية التنظيمية، وتعزيز الحكومة الالكترونية، لتحتل انغولا المرتبة الأخيرة بين(٣٣) اقتصاد في مؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢٤ والمرتبة(١١٨) من بين(١٧٧) دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية (Investing in Angola, foreign direct investment FDI in Angola)، ويمكن توضيح معدل الاستثمارات الأجنبية في انغولا منذ عام ١٩٩٠-٢٠٢٤ وفق الرسم البياني رقم (١)

الرسم البياني رقم (١)

معدل الاستثمارات الأجنبية في انغولا

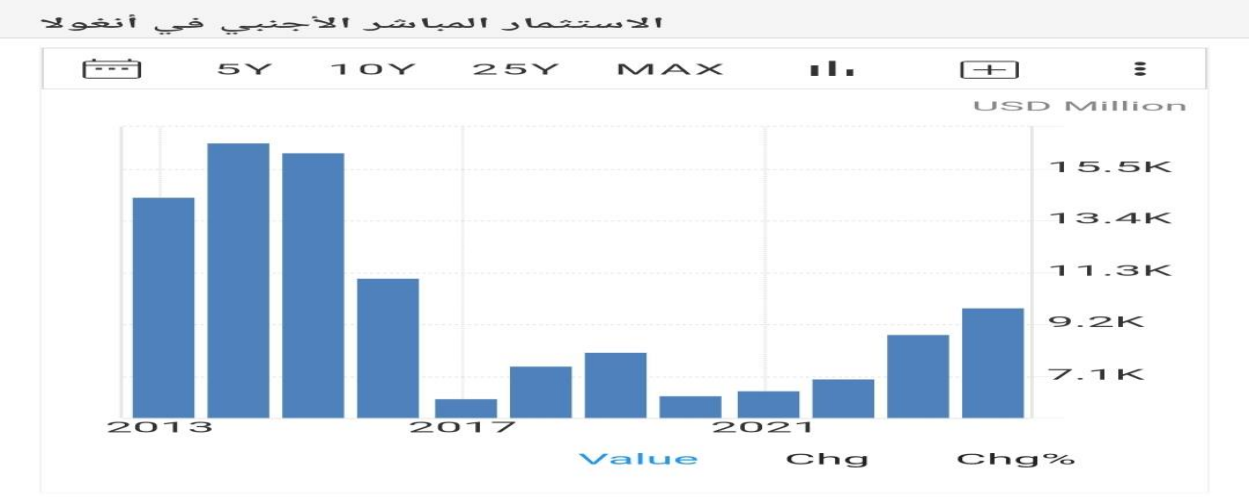

المصدر: الاستثمار الأجنبي في انغولا، شبكة المعلومات الدولية: https\\:www.ar.tradingeconomics.com

ويتضح من الرسم البياني ان معدل كان متذبذب بين انخفاض وارتفاع بسبب استمرار الحرب الاهلية في المرحلة الأولى والاقتصاد كان موجه نحو تمويل الحرب، لكن من بعد ٢٠٠٣ شهد الاستثمار طفرة وزيادة وبلغ ذروته بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ ، لكن مالبث الانخفاض ٢٠١٥-٢٠١٧ مع نقص التمويل وهروب رأس المال وتراجع الاستثمار في ضل ازمة مالية شهدتها انغولا، لتبدأ مرحلة جديدة من ٢٠١٨-٢٠٢٤ مع البرنامج الإصلاحي القائم على تحسين مناخ الاعمال وتنويع الاقتصاد واطلاق برامج لخصخصة الشركات العامة لجذب الاستثمار الخاص.

ثالثاً: التكامل في الأسواق الإقليمية والعالمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية

تهدف انغولا تعزيز التكامل الإقليمي والعالمي لتعزيز علاقاتها الاقتصادية وتسعى لتحقيق ذلك اعتماد آليات عدة منها اتفاقيات التجارة الحرة، والتعاون في مجال الطاقة والنقل، والمشاركة في مبادرات التنمية الإقليمية مع ادراكها ان التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي يفتح أسواق جديدة، ويعزز الاستثمار ويحسن القدرة التنافسية، ويتحقق من خلال الآتي :

١- مشاركة انغولا في المنظمات الإقليمية والدولية

أ- المنظمات الاقليمية

تشارك انغولا في العديد من المنظمات الإقليمية ابرزها الاتحاد الافريقي اذ كانت عضوة فيه منذ تأسيسه، وأصبحت في عام ٢٠٢٥ في رئاسة الاتحاد وتولى الرئيس "جواو لورينسو" الرئاسة الدورية للاتحاد الافريقي، وكان مشاركة انغولا يأتي في الرغبة بتحسين شبكة النقل والبنية التحتية لتعزيز التجارة البينية الافريقية، وتطوير إدارة الطاقة والموارد الطبيعية، والاستفادة من فائض النفط الانغولي لتلبية احتياجات افريقيا، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، فضلاً عن دعم عمليات السلام في القارة الافريقية وتحقيق التنمية المستدامة للزراعة

والاقتصاد الأزرق للحد من هجرة الافارقة الى اوربا، كما تعتزم انغولا تعزيز التكامل القاري من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من خلال الاستثمار في التعليم وبناء القدرات، وإقامة شراكات استراتيجية وكل هذا يتيح فرصة إعادة تحديد مكانة افريقيا في الهيكل المالي العالمي وبما يتماشى مع الهدف الأساس (الاستثمار في البنية التحتية كعامل في تنمية افريقيا) (Report).

كما عمدت انغولا الانضمام الى مجموعة دول افريقيا الجنوبية للتنمية (SADC) لتعزيز التعاون والتكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني بين دول جنوب افريقيا، وسعت من خلال الانضمام الوصول الى مستوى اعلى من التعاون الداخلي والتدفق الإقليمي غير المقيد للسلع والخدمات وبما يحقق التكامل الإقليمي لجنوب افريقيا لاسيما ان المنطقة تعد جاذبة لسوق العمل، وتعزيز اجندة تكامل مجموعة دول جنوب افريقيا للتنمية، واضطلعت ان تكون في هذا الاتحاد ذا دور قيادي في المنطقة لمعالجة قضايا التعاون والتكامل الإقليمي وبما في ذلك انشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة، وتطوير البنية الأساسية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية الاقتصادية والتجارية ودمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية في اطار بيئة قائمة على السلام والاستقرار في المنطقة (saurombe, 2010).

وفي ظل رغبة انغولا تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول وسط افريقيا انضمت الى الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (ECCAS) كركائز للتكامل الإقليمي في افريقيا، وسعت كأحد الدول المنظمة اليها التركيز على التكامل السياسي والسلام والأمن كشروط أساسية لحالة من التكامل التي تحقق تنمية اجتماعية واقتصادية متناغمة ومستدامة، وتحقيق تكامل اقتصادي ومالي بهدف انشاء سوق مشتركة وحرية حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات داخل المنطقة الإقليمية والذي يتحقق من خلال تطوير البنية التحتية والتخطيط الإقليمي، وانشاء سوق إقليمية مشتركة وتسريع التكامل الإقليمي (Communaute Economique des Etats de l'Afrique Centrale CEEAC).

ب–المنظمات الدولية

انضمت انغولا الى منظمة الأوبك عام ٢٠٠٧ لتساهم في تنسيق وتنظيم انتاج النفط وتحقيق استقرار الأسعار وضمان دخل ثابت للدول الأعضاء؛ وبالتالي ستوفر الأوبك منصة لأنغولا للتفاوض بشكل جماعي حول أسعار النفط وبما يحقق استقرار إيراداتها النفطية، ويعزز مكانتها السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، وكان الانضمام ذا أثر بالغ في انتاج انغولا النفطي والمساهمة في اجمالي انتاج اوبك بإنتاج يبلغ نحو (١.١ مليون برميل) يومياً، لاسيما تعد واحدة من اسرع الدول نمواً في انتاج النفط بأفريقيا، مما أدى لتحسين إيراداتها النفطية بفضل ارتفاع الأسعار بعد التنسيق، وزاد الاستثمار الأجنبي من خلال زيادة تعزيز الثقة بالقطاع النفطي، لكن بالمقابل واجهت تحديات في الالتزام ببعض الحصص الإنتاجية مما دفعها للانسحاب عام ٢٠٢٣ اذ رأت انغولا ان حصص الإنتاج غير منصفة ولا تعكس قدرتها الانتاجية الحقيقية لاسيما بعد

اعلان أوبك عام ٢٠٢٠ تخفيضات في الإنتاج تقارب (١٠%) من الامدادات العالمية لإنقاذ أسعار النفط ، ومنح انغولا الى جانب نيجيريا والكونغو خط انتاج أساسي أقل وهو على أساسه تحسب حصة كل عضو مما أثار حفيظة انغولا ودفعها لإعلان الانسحاب (نخلة).

وفي ظل رغبة انغولا تحقيق الاستقرار المالي تعاونت مع صندوق النقد الدولي من خلال برامج تمويل ودعم فني في ظل الحاجة الماسة لإعادة هيكلة اقتصادها المعتمد على النفط مما دفعها الالتزام بتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة الالتزام بالأجندة التي وضعها البنك بما يسمى أجندة استراتيجية الدعم الانتقال مرتكزاً على ثلاث نقاط رئيسة لإنجاح تجربة انغولا بعد الحرب تتمثل بتعزيز شفافية إدارة الانفاق العام، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات للفئات المتضررة من الحرب، وتمهيد الطريق لنمو اقتصادي واسع النطاق، مع تخصيص نحو (١٢٥مليون دولار) من خلال المؤسسة الدولية للتنمية خلال فترة تنفيذ البرامج التي تستمر (١٥ شهر) للإصلاح بعد الصراع، وأعلنت خلالها انشاء برنامج إعادة التأهيل وإعادة الاعمار بالتعاون مع الصندوق وحددت المرحلة الأولى المعروفة "استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لترسيخ السلام واعادة إرساء الدولة؛ لتعتبر اول مبادرة استراتيجية في مجال التنمية المستدامة لزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٧.٣%)، ووفق برامج المساعدات التي وضعها صندوق النقد، وتحسين آليات الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وعبر تقديم قرضاً بقيمة (٤.٤ مليار دولار) في اطار برنامج التمويل الموسع لصندوق النقد الدولي للفترة من (٢٠١٨-٢٠٢١)، فضلاً عن مساعدات فنية لتنفيذ التمويل الممنوح، والتركيز على ضخ رأس المال في المشاريع التي تعمل على الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وتمهيداً لجولة المفاوضات الجديدة التي حددها صندوق النقد الدولي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥ لإجراء تقييم اكثر تعمقاً لاقتصاد انغولا (cihlar, 2007).

ومن ثم انضمت انغولا الى منظمة التجارة العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦لتعزيز تجارتها الدولية، ومحاولتها تقليل الاعتماد على قطاع النفط الذي لايزال يشكل مصدراً رئيسياً للضعف الاقتصادي، فضلاً عن محاولتها تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية بما في ذلك تعزيز استقلالية البنك المركزي واعتماد نظام صرف اكثر مرونة وهو ما سيسهم في تعزيز القدرة التنافسية الخارجية وتسهيل تنويع التجارة، واستحداثها الإجراءات الجمركية وفق نظام اتمتة جمركية، وبرنامجاً اقتصادياً يسهم في تطبيق نافذة تجارية واحدة وبما يتلاءم مع اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية التي وقعت عليها انغولا عام ٢٠١٩، بما في ذلك الغاء التعرفة الجمركية على (٤٣%) من خطوط التعرفة الجمركية، وإعادة بناء وتحديث بنيتها التحتية بما في ذلك تطوير ممر "لوبيتو" الذي يحفز الاستثمار واندماج انغولا في سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية لاسيما في مجال الطاقة النظيفة والتعاون عبر الحدود في مجال النقل البري على طول الممر، وكل ذلك في ظل تشجيع منظمة التجارة العالمية تسريع قبولها باتفاقية دعم مصايد الأسماك بساحلها

الممتد على طول (١٦٥٠) كم، وتحسين سجل اخطاراتها لدى منظمة التجارة العالمية (Organization, Trade policy review Angola, Concluding remarks by the chairperson).

وفي الاطار ذاته إن عملية التنوع الاقتصادي والاستثمارات في قطاعي الخدمات اللوجستية والبنية التحتية تتمتع بالقدرة على جعل لواندا مركزاً تجارياً محورياً في العلاقات بين اوربا وافريقيا باعتبارها واحدة من أهم البلدان في منطقة افريقيا لاسيما في مجال الطاقة والتجارة مما جعلها شريكاً استراتيجياً لإيطاليا واوروبا ودفع الاتحاد الأوربي لإبداء اهتمام متزايد بأنغولا كونها ابرز المستفيدين من مشروع (البوابة العالمية) وهو مشروع تسعى بروكسل من خلاله تعزيز تطوير البنية التحتية في الدول النامية مخصصة نحو(١٥٠مليار يورو) لأفريقيا وحدها ويعد التمويل الجزئي لممر لوبيتو مثال بارز على ذلك، الى جانب الاستثمارات في العديد من مشاريع التعاون بدءً من تعزيز الطاقة المتجددة ووصولاً الى القطاع الزراعي (Foundation).

كما ان انغولا تسعى من خلال القمة التي تعقدها برئاستها للاتحاد الافريقي في نوفمبر/ تشرين الثاني٢٠٢٥ في لواندا/انغولا تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوربي كونه يمثل شريكاً استراتيجياً لأفريقيا وتفعيل اتفاقية تسيير الاستثمار المستدام وادخالها حيز النفاذ في ١ سبتمبر/ايلول لتعزيز الاستثمار الأجنبي اللازم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وستشجع شركات الاتحاد الأوربي على الاستثمار المستدام فيها، كما تركز على تحسين بيئة الاستثمار من خلال إجراءات تسهيل الاستثمار وزيادة شفافية لوائح الاستثمار، وتشجيع استخدام الحكومة الالكترونية وبما يعود بالنفع للمستثمرين الأجانب، كما ركزت الاتفاقية على الالتزامات البيئية والمناخية وبما يضمن تسهيل الاستثمار متوافقاً مع اهداف الاستدامة (Accord UE–Angola sur la facilitation des investissements durables SIFA).

ويتضح مما سبق ان انغولا هدفت من خلال مشاركتها مع منظمات إقليمية ودولية الحصول على تمويل المشاريع التنموية، وتعزيز صادراتها غير النفطية، وتنويع اقتصادها وهو ما سيعزز الاستقرار الإقليمي، ولعبها دور الوسيط في المنازعات الإقليمية، وتعزيز التبادلات التجارية مع الدول الأعضاء المشتركة في المنظمات وبالتالي تحقق التنمية الاقتصادية، وتعزز استقرارها السياسي عبر استقرار امنها الإقليمي وكل ذلك تم عبر استراتيجية متكاملة تعتمد على الشراكة الفعالة مع المنظمات الإقليمية والدولية.

٢- التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي

كون انغولا واحدة من اهم الاقتصادات الناشئة في افريقيا جعلها محط انظار الشركاء الإقليميين والدوليين وفي اطار سعيها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية تبذل جهوداً كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية والعالمية، وبهدف استعراض مجالات التعاون الاقتصادي سيتم التركيز على الاتفاقيات التجارية والمشاريع المشتركة ودورها في تعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية.

أ-التعاون الاقتصادي الاقليمي

دخلت انغولا في علاقات تجارية واستثمارية مع جنوب افريقيا في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين وعبر رفع مستوى الالية الثنائية المنظمة بين البلدين من لجان مشتركة، واستثمار جنوب افريقيا نحو (٢٠) شركة في انغولا وتنويعها في قطاعات تتجاوز النفط، لتضم مجموعة قطاعات، كما تمتلك شركة التنمية الصناعية الجنوب افريقية مشاريع استثمارية في انغولا وتحديداً (كابيندا للنفط)، ومشروع (فوسفات كابيندا)، فضلاً عن عقد اتفاقية التجارة الحرة القارية التي تعد الأساس لتحفيز التجارة البينية الافريقية والتصنيع، والتركيز على ممر (لوبيتو) باعتباره تطوراً واعداً للتكامل الإقليمي والتجارة، مع التزام الطرفين بالجهود المشتركة لتعزيز السلام والأمن في جميع انحاء القارة كشرط أساس في الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية (Africa).

كما شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين توسع ملحوظ إذ أصبحت جنوب افريقيا احد أكبر الشركاء التجاريين لأنغولا في مجال العلاقات التجارية وتسخير الطاقة والموارد المحتملة ومن خلال التعاون بين البلدين انغولا باحتياطاتها النفطية الوفيرة تعمد تنويع محفظة الطاقة لديها لتشمل مصادر الطاقة المتجددة ، وجنوب افريقيا تستغل خبراتها التكنولوجية لدعم مبادرات الطاقة الخضراء، وتوسيع مشاريع التعاون في مجال الطاقة المتجددة ، وتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري لاسيما في ظل التطلع لقيادة العالم وفق اجندة(٢٠٦٣) بقيادة جنوب افريقيا (Kamau).

وفي مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي دخلت انغولا بعلاقات مع ناميبيا والتي تعد شريكاً تجاريا مهماً لها ومع ذلك تخضع المنتجات الناميبية التي تدخل الأسواق الانغولية لتعرفة جمركية بالإضافة الى الحواجز غير الجمركية والتي تشمل إجراءات إدارية على النقاط الحدودية مما يتعارض مع مفهوم تحرير التجارة في منطقة سادك ويؤثر سلباً على التجارة بين البلدين؛ فبدأت بإطلاق بوادر تعاون جديدة كلجنة (تيار بنغيلا) وهي هيئة ثلاثية تمثل انغولا وناميبيا وجنوب افريقيا لتعزيز الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة والنظام البيئي البحري الكبير وبما يهدف معالجة القضايا العابرة للحدود وتعزيز التعاون في استخدام الموارد ، وتحسين نظام النقل في ممر (ترانس كونيني) من خلال بناء خط سككي يعزز التعاون الإقليمي التجاري بين الدول الثلاث (Hamutenya, 2012).

كما دخلت انغولا في علاقات اقتصادية مع الكونغو الديمقراطية من خلال التوقيع على اتفاقيات تعاونية للتنمية المشتركة للكتلة البحرية١٤عام ٢٠٢٤، وتعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وتغطي هذه الاتفاقية شروط جميع الأنشطة في المنطقة المشتركة لاسيما القطاع رقم (١٤) الذي يقع على الحدود البحرية بين انغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتبلغ طاقته الإنتاجية نحو(٣.٢٩ مليون برميل) سنوياً وخط سكة حديد ممر لوبيتو التجارة عبر الحدود مما يؤكد أهمية المؤتمر المنعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ بين البلدين للنفط والغاز العلاقات في مجال النفط والغاز والبنية التحتية، ومحركاً استراتيجياً للشراكات العابرة للحدود، وتسهم في زيادة الاحتياطات من النفط والغاز ليصل الى(٢٩٨ مليون برميل) ويضمن مكافأة توقيع قدرها (١٥ مليون دولار) وايرادات تصل لنحو(٥.٧ مليون دولار) من الضرائب والمدفوعات الوطنية الى الوكالة الوطنية للبترول

والغاز والوقود الحيوي ولاسيما لأنغولا صاحبة الامتياز الوطني (انغولا)، ويمكن توضيح العلاقات الاقتصادية عبر ممر لوبيتو من خلال الخريطة رقم(١)

الخريطة رقم(١)

توضيح العلاقات الاقتصادية عبر ممر لوبيتو بين انغولا والكونغو الديمقراطية وزامبيا

Source: Connecting the democratic Republic of the Congo, Zambia and Angola to global markets through the Lobito corridor, https\\:www.international-partnerships.ec.europa.eu

ب- التعاون الاقتصادي الدولي

دخلت انغولا في علاقات اقتصادية مع الصين وتميزت بالمنفعة المتبادلة، حيث تعتبر الصين اكبر شريك تجاري لأنغولا واكبر مستثمر في بنيتها التحتية، وتوسعت العلاقات خلال أواخر الثمانينيات مع توقيع اول اتفاقية تجارية عام ١٩٨٤ وانشاء اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة عام١٩٨٨ لتتعاقب الاتفاقيات الثنائية للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ وتتجاوز التجارة(١٢٠ مليار دولار) ولاسيما للنفط الخام الذي يشكل نحو (٩٥%) من صادرات انغولا، ورسخت شركات النفط الوطنية الصينية مكانتها في انغولا عبر صفقات بقروض وخطوط ائتمان مرتبطة بمشاريع البنية التحتية منها خط ائتمان بقيمة(٢ مليار دولار) عام ٢٠٠٤، وقرض بقيمة (٢ مليار دولار) عام ٢٠٠٥ مقابل النفط، وأضافت عام ٢٠٠٦ مليار دولار اخر، وخط ائتمان

بقيمة(٢.٥مليارردولار) عام ٢٠٠٧، وتمثل هذه العلاقات في جوهرها علاقات منفعة متبادلة قائمة على تزويد الصين انغولا بمشاريع البنية التحتية مع رغبتها تنويع صادراتها وشركائها التجاريين مقابل الرغبة الصينية في الحصول على حصص اكبر في قطاع النفط الانغولي، فضلاً عن اندفاع الصين للتنقيب عن النفط على طول سواحل انغولا، واحتلالها المركز الأول في استيراد النفط الانغولي ونسبة (٣٠%) من حاجتها النفطية من افريقيا، ودخولها المنافسة مع الشركات الغربية في مجال التنافس على شراء المواد الأولية والتزود بالنفط (تشاو).

في المقابل تعتبر انغولا ان زيادة مداخيل النفط وتطور العلاقات الاقتصادية مع الصين يساعدها على تحقيق سياستها القائمة على اصلاح البنية التحتية وتقليص البطالة وتحسين المؤسسات وبدون الاعتماد فقد على المؤسسات المالية الدولية لاسيما مع التوجهات التي تعتمدها الليبرالية الجديدة لهذه المؤسسات القائمة على حرمان انغولا من الفائض الاقتصادي، وعدم منحها القروض الا بشروط هذه المؤسسات، في حين قدمت الصين قروض لإعادة البناء واستكمال العديد من المشروعات وحصولها على دعم من الشركات الصينية للإشراف على مبيعات النفط ودعم القروض لاسيما ان اغلب صادرات النفط الانغولية تذهب للسوق الصينية (الامامي، ٢٠١٥).

اما في مجال التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة فقد برزت في اطار تعزيز الرخاء الاقتصادي وتوفير الطاقة، وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية، لاسيما استثمارات الولايات المتحدة في مشروع ممر لوبيتو المركز على السكك الحديدية للشراكة(G7) وهو مبادرة مميزة لمجموعة الدول السبع، كما تركز الدعم الأمريكي على تمويل تحديثات خط سكة حديد انغولا الذي يمثل خط سكة حديد لوبيتو الأطلسي على ساحل المحيط الأطلسي، وقطاع سكة حديد مرتبط به جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوفير مجموعة من الاستثمارات التنموية على طول الممر في انغولا، وتمويل تقييم الأثر البيئي لخط سكة الحديد فرعي جديد مقترح يصل الى زامبيا، كما بادر الطرفان تعزيز العلاقات الاقتصادية عبر توسيع مشتريات انغولا من السلع والخدمات الامريكية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والنقل وسلاسل التوريد على ان يدعم منح ضمانات وقروض تصل لنحو(٤ مليار دولار)، وقدم خلالها الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مساعدات ائتمانية لمشروع لوبيتو كمساهمة أمريكية في شراكة مجموعة السبع، ومنحها قروض عام ٢٠٢٤ من قبل مؤسسة التمويل الإنمائي الدولية الامريكية بقيمة(٥٥٣ مليون دولار) لشركة "لوبيتو اتلانتك للسكك الحديد" لدعم ترقيات السكك الحديدية وصيانتها، وقرض اخر من قبل بنك التصدير والاستيراد الأمريكي بقيمة(٣٦٣ مليون دولار) لبناء جسور جاهزة في انغولا بما في ذلك ممر لوبيتو، ومشاريع أخرى في مجال الطاقة (congress).

ويتضح مما ان تمتع انغولا بموقع استراتيجي جعلها مركز جذب للعديد من الدول الاقليمية والدولية بعد انتهاء الحرب الاهلية لتصبح ذات دور مؤثر وفعال في مجال إحلال السلام في افريقيا، واستطاعت الحصول على شركاء اقتصاديين واستثمارات وقروض أسهمت في إعادة البناء مستفيدة من ما تملكه من احتياطي نفطي

اسهم في دخولها في اتفاقيات نفط مقابل البنية التحتية واستثمارات في القطاع النفطي وتطوير التبادلات التجارية مع العديد من الدول لاسيما بتصدير النفط الخام لكن يبقى اعتماد انغولا على القطاع النفطي لتطوير علاقاتها الاقتصادية يعرض اقتصادها لتقلبات الأسعار وقد يعيق الفساد استمرار الشركات الاستثمارية الأجنبية.

المطلب الثاني : تجربة كولومبيا في بناء السلام وتعزيز علاقاتها الاقتصادية

نجحت كولومبيا في تحقيق سلام هش لكن قابل للاستمرار مع تحسين في العلاقات الدولية لكنها لاتزال تواجه تحديات في العدالة الاقتصادية والأمن ولكنها تعد تجربة تقدم انموذجاً لدمج بناء السلام مع التنمية الاقتصادية.

أولا : مرحلة بناء السلام المستدام

بناء السلام في كولومبيا تمثل بعملية هدفت ترسيخ السلام بعد عقود من الصراع المسلح وتمحور حول تنفيذ اتفاقية السلام التاريخية بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية تسمى (فارك) عام ٢٠١٦ بعد سنوات من المفاوضات في هافانا، وفتح السلام فرصة إعادة بناء المناطق المتضررة من الصراع، ومن خلال خطتها الشاملة للإصلاح الريفي، تعتبر الحكومة الكولومبية ان الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي ذات أهمية لإرساء السلام وادامته، مع تنمية الاقتصاد المحلي وانعاشه من خلال تركيز الحكومة الكولومبية الى سياسة جديدة قائمة على (قطاع ريفي جديد) (المتحدة، ٢٠١٨).

في ١٥ أغسطس/اب٢٠١٧ أعلنت الحكومة الكولومبية انهاء الصراع رسمياً مع جماعة الفارك وبدأت في المطالبة بتسليم الأسلحة التابعة لها للدولة، ومن ثم تحولت القوات المسلحة الكولومبية الى حزب سياسي ضمن (١٠) مقاعد غير منتخبة في الهيئة التشريعية الكولومبية حتى عام ٢٠٢٦، وتبعها مفاوضات سلام بين حركة جيش التحرير الوطني مع الحكومة الكولومبية في الاكوادور في فبراير/شباط٢٠١٧ وانتهت بوقف اطلاق النار في أكتوبر/تشرين الثاني، وفي عام ٢٠١٨بدأت انتخابات المجلس التشريعي الفيدرالي، وتبعها انتخابات رئاسية قي ١٧يونيو/حزيران فاز فيها بالرئاسة "ايفان دوكي" الذي بدأ بتنفيذ اتفاقية السلام لكن دون الالتزام بجميع بنودها، الامر الذي اسهم في انتفاضة الشعب ضد الحكومة واستمرت لغاية عام ٢٠٢٢ واجراء انتخابات رئاسية جديدة اصبح فيها "جوستافو بيترو" رئيساً للبلاد وكان اول يساري يقود كولومبيا وعمد الإفصاح عن سياسته القائمة على الاقتصاد الأخضر، والتنقيب عن النفط، والسياحة، والصناعات القائمة على المعرفة (باسونز و جيلمور).

وبدأت الحكومة وضع مجموعة استراتيجيات تهدف انهاء الصراع المستمر في البلاد وتحقيق السلام الكامل وانفاذ اتفاقية السلام لعام ٢٠١٦ وتقوم الإصلاحات بالتركيز على انهاء الصراع المسلح عبر

المفاوضات مع جميع الجماعات المسلحة الرئيسية للحد من العنف رغم عدم تمكنه من التوصل الى اتفاق شامل ودائم لكن حرص الرئيس بيترو على التعامل مع الجماعات المسلحة بدلاً من شن الحرب وبالتالي كبح مستويات العنف ليسجل عام ٢٠٢٣ انخفاض في بيانات الصراع المسلح في كولومبيا (Total peace paradox in Colombia: Petro's policy reduced violence, but armed groups grew stronger, the evolution of the armed conflict in Colombia, November 28,2024).

ثانياً: السياسات الاقتصادية ودعم الاستثمارات الأجنبية

عانى الاقتصاد الكولومبي من اثار سلبية في بداية الاستقرار السياسي وفق اتفاق السلام مع تأثير جائحة كوفيد١٩ لاسيما انها دولة ذات دخل متوسط مرتفع مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اذ احتلت المرتبة(٨٨) دولة في مؤشر التنمية البشرية عام ٢٠٢١، في مقابل نسب الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت (٣.٠) و (٤.٩) عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢، الامر الذي دفع حكومة "جوستافو بيترو" وضع اطر قانونية ومؤسسية بما يضمن المنافسة في السوق الحرة، ووافق الكونجرس الكولومبي على اصلاح ضريبي عام ٢٠٢٢ ادخل تغييرات على نظام ضريبة الشركات شملت زيادة معدل ضريبة الدخل على قطاعات التعدين والطاقة والتمويل، ويمكن للمناطق التجارية الحرة ان تحافظ على تفضيلاتها لمعدل ضريبة قدره (٢٠%) وفق خطة التدويل المعتمدة، وكان تحرير التجارة الخارجية في صميم الإصلاحات الهيكلية وإزالة الرسوم الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية لاسيما ان كولومبيا استطاعت وكونها عضو في منظمة التجارة العالمية الدخول في (١٧) اتفاقية تفضيلية لاتفاقيات تجارية مع (٦٥) دولة ووفقاً لملفات التعرفة الجمركية لمنظمة التجارة العالمية (Colombia, 2024).

كما تعزز كولومبيا استراتيجيتها في الاستثمار الأجنبي المباشر غير الاستخراجية في اطار الالتزام بتحقيق اهداف التنمية المستدامة ودعوة المستثمرين في استثمار رأس مالهم فيها لتمتعها باقتصاد قوي ومزدهر، وتوفر بيئة ملائمة لفرص الاعمال، والسعي لاستثمارات تساهم في النمو الاقتصادي، وتستغل موقعها الجغرافي الاستراتيجي لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز علاقاتها الاقتصادية وتوفر الاتصالات الجوية والبحرية زيادة الصادرات والواردات مع الولايات المتحدة وهولندا والموانئ الاوربية، ووفق البنك الدولي استطاعت كولومبيا ان تحقق معدل نمو عام ٢٠٢٣ (٥.٤%%) (واير)، ويمكن توضيح معدل الاستثمار الأجنبي وصافي التدفقات الواردة من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي حسب تقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون والتنمية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٤ وفق الرسم البياني رقم(٢).

الرسم البياني رقم (٢)

يوضح معدل الاستثمار الأجنبي وصافي التدفقات الواردة من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٧-٢٠٢٤

Source: https\\:www.data.albankaldawli.org

ووفقاً للبنك المركزي الكولومبي نما الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة(١.٥%) وارست الإصلاحات في السياسات الاقتصادية اطار داعم للاستثمار الأجنبي ورغم السماح للاستثمار في معظم القطاعات وتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول للسوق الكولومبية واستحداث منصة الكترونية سميت(استثمر في كولومبيا) لجلب المشاريع التي تسهم في التنمية المستدامة وإعادة التصنيع وتعزيز صادرات الطاقة غير التعدينية، لكن في ذات الوقت اعتمدت الحكومة على اخضاع الاستثمار الأجنبي في القطاعات المالية والهيدروجين والتعدين لأنظمة خاصة؛ كتسجيل الاستثمارات واتفاقيات الامتياز مع الحكومة دون تقييده بحجم رأس المال، مع السماح للاستثمار في القطاعات كافة باستثناء الامن القومي والدفاع، وهدفت تشجيع الاستثمار الأجنبي عبر منح حوافز استثمارية والتي تشمل اتفاقيات التجارة الحرة بين كولومبيا والدول الأخرى لتتضمن وضع معايير المسؤولية التي تلتزم بها الدول تجاه المستثمرين، وتعريفات جمركية تفضيلية على الواردات، واعفاءات ضريبية، وحوافز مالية للاستثمارات التي تولد فرص عمل جديدة أو تعزز الإنتاج في المناطق المتضررة من الصراعات سابقاً، ومنحهم حق المشاركة في برامج البحث المدعوم حكومياً مع اعفاءهم من الضرائب في سنة الاستثمار، فضلاً عن اعتماد عدد من البرامج لتأجيل الرسوم الجمركية لاسيما في مناطق التجارة الحرة وبمعدل ضريبي (٢٠%) وعدم فرض ضرائب على القيمة المضافة أو رسوم على واردات المواد الخام المستخدمة في منطقة التجارة الحرة (Colombia:).

ثالثاً: تعزيز العلاقات الاقتصادية

لعبت كولومبيا دوراً نشطاً في تعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية من خلال الاتفاقيات التجارية والاستثمارية والانضمام الى منظمات إقليمية ودولية، وتنويع شركائها الاقتصاديين مع القوى الاقتصادية الكبرى من ناحية، والرغبة في تعزيز التكامل الإقليمي.

١- الاتفاقيات التجارية الرئيسية

أ- اتفاقية التجارة الحرة FTA (الولايات المتحدة الامريكية)

دخلت اتفاقية تعزيز التجارة حيز النفاذ في ١٥مايو/ايار ٢٠١٢، وتعد الاتفاقية حرة شاملة تلغي التعريفات الجمركية وتزيل الحواجز امام الخدمات الامريكية لاسيما الخدمات المالية، وتشمل احكاماً مهمة تتعلق بإدارة الجمارك وتسهيل التجارة واعفاء من الرسوم الجمركية للمنتجات الزراعية وصولاً الى الغاء معظم التعريفات على المنتجات الأخرى بحلول عام ٢٠٢٧ مع الغاء نظام النطاق السعري الكولومبي للمنتجات الامريكية، وانضمت كولومبيا لاتفاقية تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة التجارة العالمية لزيادة فرص التصدير والاستثمار للشركات الامريكية العاملة في مجال تصنيعها، ورفع الحواجز الفنية امام التجارة والمشتريات الحكومية والاستثمار والاتصالات والتجارة الالكترونية، وتزيد التخفيضات الجمركية وفق الاتفاقية صادرات السلع الامريكية بأكثر من (١.١مليار دولار)، كما تسهم الاتفاقية في فتح أبواب الاستثمار الأمريكي في كولومبيا وحماية شركات الاستثمار الامريكية، مع اتفاق الطرفان اعتماد حقوق العمل الأساسية الخمسة المنصوص عليها وفق(اتفاقية العمل الدولية ١٩٩٨) واخضاعها لجميع الالتزامات الواردة في الفصل المتعلق بالعمل لنفس إجراءات تسوية المنازعات وآلية التنفيذ في الالتزامات التجارية؛ لتتضمن الاتفاقية احكام شاملة يستفيد منها البلدين ويزيد من العلاقات التجارية بينها (اتفاقية تعزيز التجارة بين الولايات المتحدة وكولومبيا)، ويمكن توضيح تجارة السلع الامريكية مع كولومبيا للأعوام ١٩٩٦-٢٠٢١وفق الرسم البياني رقم (٣) .

الرسم البياني رقم (٣)

تجارة السلع الامريكية مع كولومبيا للأعوام ١٩٩٦-٢٠٢١

Source: Compiled by CRS using, USITC, interactive tariff and data web at https\\:dataweb.usitc.gov.

ومن خلال تحليل الرسم البياني يتبين ان التجارة بين الدولتين شهدت تحولاً جذرياً من ١٩٩٦-٢٠٢١ ففي الفترة الأولى ١٩٩٦-٢٠١١ كانت السمة العامة للعلاقة التجارية تحكمها قوانين تعزيز التجارة مع دول الاندين وبالتالي كانت محصورة فقط على بعض السلع والميزان التجاري كان مائلاً لصالح كولومبيا، لكن انتقلت العلاقات من علاقة تقليدية الى شراكة اقتصادية متكاملة في ظل الاتفاقية للتبادل الحر ٢٠١٢ والتي أدت لزيادة التبادل التجاري وإزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق مما أدى لزيادة التبادلات التجارية، لكن

مع ذلك يتبين ان التبادلات كانت مابين ارتفاع وانخفاض لغاية ٢٠١٢ وبنسب قليلة واعتمادا عل تقلبات أسعار النفط وفي العموم كان الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة في هذه الفترة.

وتعكس الاتفاقية استمرارية العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين اذ تعد الولايات المتحدة شريكاً استراتيجياً لكولومبيا اذ تمثل(٢٩%) من اجمالي الصادرات، و(٣١.٦%) من الصادرات غير المعدنية والطاقة، فضلاً عن ان كولومبيا تعد المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغ معدل الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ معدل الاستثمار(٤.١٦٣مليار دولار)، ومن خلال الاتفاقية سعى البلدان تحقيق التوازن بين حوافز الاستثمار والدفاع عن المصالح العامة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية (كولومبيا والولايات المتحدة توقعان اتفاقية لموازنة الاستثمارات في منطقة التجارة الحرة).

لكن في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥ سعت كولومبيا إعادة التفاوض حول بنود الاتفاقية فيما يتعلق بالفصل العاشر الخاص بالاستثمارات لاسيما أن كولومبيا لم تنجح في الخروج من آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين امام هيئات التحكيم الدولية، كما تضع المنتجات الزراعية في منافسة غير عادلة وقد تشكل عقبة امام نمو الاقتصاد الكولومبي ويعيق تقدم التصنيع الزراعي وتتمثل المشكلة في الانموذج الإنتاجي الذي تقوم عليه اتفاقية التجارة الحرة لاسيما انها تعزز الاقتصاد القائم على تصدير الموارد الأولية، واثار الاتفاقية برزت من خلال عدم تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات الكولومبية الى الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك ان سياسة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في التفاوض حول الاتفاقية والشروط الموضوعة من قبله لإعادة زيادة الرسوم الجمركية على واردات كولومبيا الى الولايات المتحدة بنسبة(٢٥%) وهو يتعارض بشكل مباشر مع اتفاقية التجارة الحرة الامر الذي يظهر إمكانية انهاء الاتفاقية (ليس بالقدر الكافي :حالة اتفاقية التجارة الحرة بين كولومبيا والولايات المتحدة).

ب- اتفاقية التجارة الحرة (الاتحاد الأوربي)

اتفاقية التجارة بين كولومبيا والاتحاد الأوربي وقعت في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، ودخلت حيز النفاذ في ١يوليو/تموز ٢٠١١ تهدف تحرير التجارة والاستثمار بين الطرفين، وتحريراً تدريجياً ومتبادلاً للرسوم الجمركية، وتشكل الاتفاقية الزراعية الإضافية بين دول الرابطة الاوربية للتجارة الحرة EFTA وكولومبيا جزءً من الصكوك المنشئة لمنطقة التجارة الحرة، وتتضمن التأكيد على الغاء معظم الرسوم الجمركية بعد فترات انتقالية تصل الى(٩) سنوات للمنتجات المستوردة الى كولومبيا، واعفاءات جمركية على منتجات زراعية أساسية مختارة، كما تتضمن اللوائح الفنية واحكاماً تتفق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (الاوربية).

وتعكس الاتفاقية الرغبة في فتح الأسواق على الجانبين وتوفر بيئة عمل اكثر استقراراً وافضل للتجارة عبر قواعد جديدة للحواجز غير الجمركية والمنافسة والشفافية وحقوق الملكية الفكرية، وتحسين الوصول الى اسواق المشتريات الحكومية والاستثمار، وتحرير المدفوعات الجارية وحركة رؤوس الأموال مما يسهل حرية الخدمات

والاستثمارات والمؤسسات، وتمنح كولومبيا الاتحاد الأوربي مزايا جمركية لكن مع عدم التكافؤ في مستويات التنمية بين الأطراف فان التحرير التدريجي يمتد الى (١٧عام) وبالتالي ستكون جميع المنتجات الصناعية والسمكية لكولومبيا معفاة من الرسوم الجمركية عند تصديرها للاتحاد الأوربي وبالمقابل ستكون معظم المنتجات الزراعية معفاة الرسوم عند تصديرها من الاتحاد الأوربي الى كولومبيا لتكون اعلى الواردات من كولومبيا الى الاتحاد الأوربي من المنتجات الزراعية والوقود ومنتجات التعدين، واعلى صادرات الاتحاد الأوربي الى كولومبيا في السلع المصنعة لاسيما الآلات ومعدات النقل والمنتجات الكيميائية (EU–Colombia–peru–Ecuador Trade Agreement).

بوصفنا نختتم هذا التحليل، بالقول إن انضمام كولومبيا إلى الاتفاقيات الدولية يمثل محركاً جوهرياً وإطاراً استراتيجياً لا غنى عنه لتعزيز نفوذها الاقتصادي ، وهي وسيلة لربط الاقتصاد الكولومبي بسلاسل القيمة والإمداد العالمية، فقد أدركت كولومبيا أن العزلة الاقتصادية في عصر التكتلات والشراكات الكبرى هي طريق إلى التهميش فسعت بجدية إلى عقد اتفاقيات تجارة حرة مع كيانات اقتصادية كبرى (مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، وانضمت إلى اتفاقيات تيسير الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، والتزمت بأطر حماية الملكية الفكرية وهذه الأدوات مجتمعة تشكل حزمة متكاملة تخلق بيئة جاذبة وآمنة ومتوقعة للمستثمرين والشركات العالمية.

٢– مشاركة كولومبيا في المنظمات الإقليمية والدولية

أ–المنظمات الإقليمية

انضمت كولومبيا الى عدد من المنظمات الإقليمية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مما ساعد على تعزيز تجارتها وجذب الاستثمارات ودمج اقتصادها بشكل أعمق مع العديد من الجهات الفاعلة الدولية، فانضمت الى مجموعة الاندين لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتنسيق سياساتها الجمركية، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة لأعضائها من خلال التكامل الإقليمي، وتسهيل المشاركة في عملية التكامل نحو السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، ومن ثم توصلت كولومبيا مع دول المجموعة لاتفاق عام ١٩٩٤ بشأن التعريفات الجمركية الخارجية غطت نحو(٩٠%) من واردات مجموعة دول الاندين، وتبعها اتفاق ٢٠٠٤ لإنشاء منطقة تجارة حرة وانشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة، ووقعت كولومبيا عام ٢٠٠٦ اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والذي أدى لانسحاب فنزويلا والبيرو، ومن ثم عام ٢٠٠٨ اتفقت المجموعة على تحقيق تكامل امريكي جنوبي لتعزيز الامن الإقليمي والبيئة، ووضع اهداف طويلة المدى منها انشاء منطقة قارية وعملة موحدة وطريق سريع يربط الامريكيتين، وفي عام ٢٠٢١ ناقش البرلمان الاندين تعميق التكامل الاقتصادي وتعزيز التنمية الإقليمية من خلال إعطاء الاولوية للانتعاش الاقتصادي والامن الغذائي والمساواة، والوصول الى التنمية المستدامة لجميع الدول الأعضاء (Affairs).

كما انضمت كولومبيا للتحالف الباسيفيكي(تحالف المحيط الهادئ) ٢٠١٢ كعضو مؤسس والتي مثلت ركيزة أساسية في السياسة الخارجية والاقتصادية لكولومبيا بتركيزها على الانفتاح على الأسواق العالمية، وهدفت كولومبيا من خلاله تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الجديدة وتحقيق التكامل الاقتصادي، و التجارة الإقليمية، وانشاء منطقة حرة لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعزيز روابط التعاون عبر تحقيق المزيد من النمو والتنمية والقدرة التنافسية في اقتصادات الدول الأعضاء والتقدم تدريجياً نحو حرية تداول السلع والخدمات، ومثل دخول البرتوكول الإضافي للاتفاقية الاطارية للتحالف ٢٠١٦ خطوة مهمة لتعزيز التكامل الإقليمي والروابط التجارية والاستثمارية، وإرساء قواعد تسهم في توسيع التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإلغاء التعريفات الجمركية (Additional protocol to the framework agreement of the pacific alliance, 2014)، ويمكن توضيح تدفقات التجارة الخارجية في كولومبيا مع بقية أعضاء التحالف وفق الرسم البياني رقم (٤) .

الرسم البياني رقم (٤)

تدفقات التجارة الخارجية في كولومبيا مع بقية أعضاء التحالف

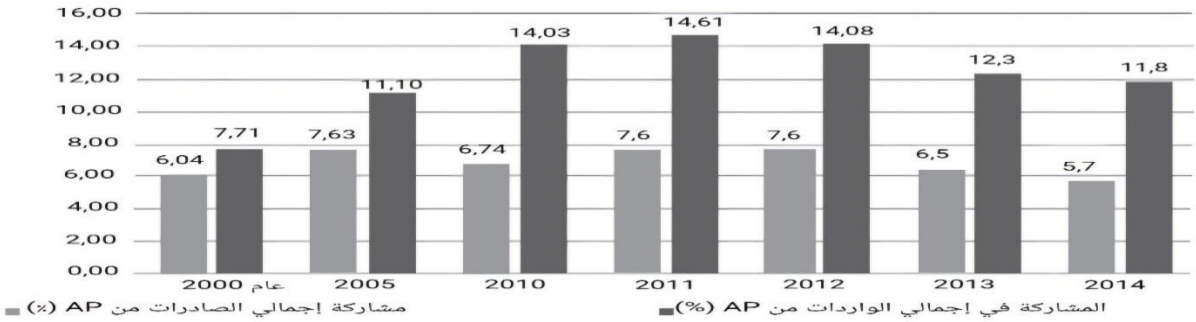

Source: Dieogo Alejandro Montoya, Lisbeth Katherine Duarte, Carlos Hernan Gonzalez, Situacion Y retos de Colmbia en materia de comercio exterior, en elm arco de la Alianza del Pacfico, (Entramado,2016),p.54

ويتضح من الرسم البياني ان تدفقات التجارة الخارجية الكولومبية فيها نمو مطرد اذ شهدت التجارة مع شركائها نمواً منذ تفعيل الاتفاقية في ظل تنوع الصادرات الكولومبية وهو يظهر ان كوولومبيا عمدت تعزيز علاقاتها مع دول التحالف في ظل تنافسية تكاملية ، والميزان التجاري كان فائض ومستقر في ذات الوقت لصالح كولومبيا.

ب- المنظمات الدولية

أصبحت كولومبيا عضواً في منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥ وعمدت مراجعة نظام معاييرها عقب انضمامها الى المنظمة وكان انضمامها الى اتفاقية التجارة لمجموعة الدول الثلاث (كولومبيا-المكسيك-فنزويلا) وفق القانون (١٧٢ /١٩٩٤) واصدرت قرار جماعة دول الاندين رقم(١٩٩٥/٣٧٦) الذي انشأ نظام دول الاندين للتوحيد القياسي والاعتماد والفحوصات وإصدار الشهادات واللوائح الفنية والمقاييس، ومن ثم

عمدت في ٢٠١٠ اصدار مرسوم(٣٢٣) لنقل الاعتماد الى المنظمة الوطنية الكولومبية كجزء من متطلبات منظمة التجارة العالمية، ومن ثم انشائها المعهد الكولومبي للمعايير والشهادات لتطوير المعايير الفنية وضمان الجودة وشهادة المنتج، واعتمادها المعايير الخاصة بشهادة المنتج والاعتماد واخطار منظمة التجارة العالمية بتطوير وتنفيذ اللوائح الفنية لتجنب ان تصبح عائق امام التجارة(Guide C. C.) .

كما سعت كولومبيا من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية اعتماد نظام تجاري متعدد الاطراف منفتح ومرن مع الأعضاء الاخرين والمشاركة في جميع الأنشطة التي تقيمها منظمة التجارة العالمية بما في ذلك دعم اصلاح منظمة التجارة العالمية، ومشاركتها في مفاوضات تسوية المنازعات، والمناقشات المتعلقة بالزراعة والملكية الفكرية، ومساهمتها في مجموعة العمل غير الرسمية المعنية بالتجارة والمساواة بين الجنسين، وجميع المبادرات المتعلقة بالتجارة والبيئة واستطاعت تنفيذ كامل التزامات اتفاقية تسيير التجارة ٢٠٢٢، والالتزام بما ورد من بنودها حول القانون الجمركي واللوائح الجمركية، واحراز تقدم في رقمنة التجارة، وتسهيل الاستثمار عبر تطبيق النافذة الواحدة للاستثمار وخدمة تسيير الاستثمار والحفاظ على برامج حوافز متعددة لتنويع الإنتاج وجذب الاستثمار الأجنبي مع الحفاظ على مناخ استثماري مستقر وقابل للتنبؤ، وعمدت اغتنام الفرص التجارية وتحديد التعرفة الجمركية لاسيما للمنتجات الزراعية والية تثبيت الأسعار (نظام نطاقات الأسعار الانديزية)، وموائمة تعريفتها الجمركية مع التزاماتها الجمركية تجاه منظمة التجارة العالمية (Organization, Trade policy review: Colombia, Concluding remarks by the chairperson).

في الاطار ذاته بالرغم من ان كولومبيا ليست دولة عضو في صندوق النقد الدولي لكنها تتلقى دعماً مالياً من خلال خط الائتمان المرن الذي يتيح لها الوصول الى أموال طارئة عند الحاجة وبدأت بالتعاون مع الصندوق عام ١٩٩٩ عندما قدم قرضاً بقيمة (٢.٧ مليار دولار) لتجاوز الركود الاقتصادي، ومن بين الإصلاحات التي قدمت لإعادة الاقتصاد لمساره الصحيح اعتماد سعر صرف مرن ووفر حماية من الصدمات الاقتصادية، وابقى الأسعار تحت السيطرة لإيقاف التضخم، وكما ساعد التعاون اكساب كولومبيا مصداقية في الأسواق الدولية ، وتجاوز الازمة المالية العالمية، وحصولها على خط ائتمان مرن بقيمة(٨.١ مليار دولار) اسهم في زيادة الاستثمار الأجنبي فيها، ومعالجة احتياجات ميزان المدفوعات الفعلية والمحتملة لتعزيز ثقة السوق، لكن بالمقابل خط الائتمان مُعرض للإيقاف من قبل صندوق النقد الدولي مع تعليقه بشكل مؤقت في ضل استمرار العجز الاقتصادي وهو ما سيؤدي الى زيادة ملف المخاطر في الدولة وجعل التمويل الخارجي اكثر كلفة، وتقلبات في سوق الصرف الأجنبي الامر الذي يتطلب ايفاء كولومبيا بجميع التزاماتها وتحقيق نمو اقتصادي يصل الى (٢.٦%)، والاحتياطيات الدولية الى(٦٣.٤ مليار دولار) نهاية عام ٢٠٢٥ (للاعمال).

كما كان لانضمام كولومبيا الى بنك التنمية التابع لمنظمة التجارة البريكس ٢٠٢٥ دوراً في فتح افاق التعاون الاقتصادي الدولي ويسمح لكولومبيا السعي للحصول على قروض استثمارية خارج المؤسسات مثل

صندوق النقد الدولي أو بنك التنمية للبلدان الامريكية، وسيجعل منها دولة اقل اعتماداً على الولايات المتحدة التي تعد اكبر شريك تجاري لها، وستتجه الى تطوير العلاقات مع الصين من خلال التوقيع على اتفاقية مبادرة الحزام والطريق الصينية وتحسين العلاقات الثنائية وتطوير البنية التحتية، والاندماج في الهيكل الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية القائم على التكامل والتعاون والتنمية المتبادلة، وبناء تحالفات استراتيجية مع اكثر اقتصادات القرن الحادي والعشرين ديناميكية، كما توسع خيارات مصادر التمويل مما يسمح لها بتكملة خطوط الائتمان الحالية بتموين إضافي وبشروط ميسرة، ويُمكنها من الاستفادة من التمويل المشترك لبنك التنمية الجديد مع المؤسسات المالية الإقليمية كبنك التنمية للبلدان الامريكية وبنك التنمية لأمريكا اللاتينية (كولومبيا تبدأ إجراءات الانضمام الى مجموعة بريكس).

في الختام، يبرز انضمام كولومبيا النشط والفاعل إلى المنظمات الإقليمية والعالمية كحجر زاوية في سياستها الخارجية واستراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، وأثبتت كولومبيا، من خلال عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية أنها لاعب جيوسياسي واقتصادي في المنطقة والعالم، وتكمن الأهمية الجوهرية لهذا الانضمام في كونه يمنح كولومبيا مزايا اقتصادية.

المبحث الثالث: مقارنة التجربتين الانغولوية والكولومبية

ان التجربة الكولومبية رغم تعقيداتها سعت لبناء سلام مؤسسي ساهم في تحسين صورتها الدولية وجذب الاستثمارات الدولية، في المقابل حققت انغولا سلام امني مكنها من استغلال الموارد الطبيعية لكنه لم يقم اقتصاد متنوع قادر على دعم تنمية مستدامة طويلة الأمد أو اندماج دولي فعال .

المطلب الأول : مقارنة التجربتين في اليات تحقيق السلام المستدام

يعد تحليل الآليات التي انتهجتها كل من انغولا وكولومبيا لإنهاء صراعاتها الطويلة امر بالغ الأهمية لفهم طبيعة السلام وتداعياته على المدى الطويل، فاتبعت كل منهما مسار مختلف فأنغولا لجئت الى الحل العسكري لإحلال السلام المستدام بينما سعت كولومبيا الى الحل التفاوضي عبر عملية سياسية شاملة ويسلط الجدول رقم (١) على الفروق الأساسية في آليات السلام لكل من انغولا وكولومبيا.

الجدول رقم(١)

الفروق الأساسية في آليات السلام لكل من انغولا وكولومبيا

عنصر المقارنة	انغولا	كولومبيا
طبيعة الصراع	حرب أهلية ايدولوجية بين الحركة الشعبية لتحرير انغولا واتحاد الوطني الانغولي للاستقلال بدعم من قوى خارجية	نزاع مسلح معقد ضد جمعات اليسارية الفارك ومنظمات اليمينية
آلية انهاء الصراع	الحل العسكري: انتهى الصراع بشكل	الحل التفاوضي : عملية السلام كانت

	أساسي بوفاة زعيم المعارضة سافيمبي عسكرياً في ٢٠٠٢	سياسية عبر اتفاقية سلام تاريخية ومنفصلة مع الفارك عام ٢٠١٦
انموذج السلام	سلام السلطة الواحدة بهيمنة كاملة للحزب الحاكم على المشهد السياسي والاقتصادي بعد اقصاء الخصم عسكرياً مع مصالحة وطنية محدودة	سلام تشاركي باعتماد اشراك المقاتلين السابقين في الحياة السياسية والمدنية من خلال حزبهم واعتماد سياسة القوة البديلة الثورية المشتركة وإعادة ادماجهم مع انشاء نظام شامل للعدالة الانتقالية
التحديات	مصالحة وطنية محدودة واستمرار التوترات السياسية والفساد وعدم معالجة جذور الصراع بشكل كامل	تحديات امنية مستمرة والتباطؤ في التنفيذ الكامل لبنود اتفاقية الإصلاح الزراعي وإعادة الادماج، ووجود معارضة سياسية داخلية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : -

1. International Crisis Group. "Colombia: Peace at Last?" Latin America Report N°45. Bogotá/Brussels: International Crisis Group, July 27, 2012. https://www.crisisgroup.org
2. Oficina del Alto Comisionado para la Paz. Acuerdo Final para la Terminación del Conflicto y la Construcción de una Paz Estable y Duradera. Bogotá: Presidencia de la República, 2016,https://www.altocomisionadoparalapaz.gov.
3. Pearce, Justin. "War, Peace and Diamonds in Angola: Popular perceptions of the diamond industry in the Lundas." African Affairs 104, no. 416 (July 2005): 477–498. https://doi.org

يُظهر الجدول تباين في الفلسفة والنهج بين تجربتي أنغولا وكولومبيا، مما أنتج نمطين مختلفين تماماً من "السلام" وترك إرثاً متناقضاً من التحديات، ففي طبيعة الصراع وآلية الحل: ما بين الحسم العسكري مقابل التسوية السياسية(انغولا)، وما بين كولومبيا (الحل التفاوضي): على النقيض من ذلك، مثلت عملية السلام في كولومبيا محاولة لبناء "سلام تشاركي، فضلا عن وجود مجموعة تحديات للسلام في مرحلة مابعد الصراع؛ ليستنتج أن كولومبيا استثمرت في عملية سلام مؤسسية لبناء استقرار طويل الأمد، بينما استثمرت أنغولا في انتصار عسكري حقق استقراراً قصيراً ومهدداً بفعل عدم المعالجة الجذرية لأسباب الصراع.

المطلب الثاني: مقارنة لدور السلام على العلاقات الاقتصادية الدولية والاندماج العالمي

لا تقتصر اثار تحقيق السلام على الاستقرار الأمني بل تمتد الى قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الدولية لتبرز الفجوة بين التجربتين فبينما استغلت انغولا السلام لتعزيز اقتصادها

الريعي القائم على النفط، استطاعت كولومبيا من خلال السلام القائم على اتفاقية مؤسسية ان تقدم نفسها كوجهة جاذبة للاستثمار مما انعكس على علاقاتها الاقتصادية الدولية ومكانتها الجيوسياسية ويمكن من خلال جدول رقم (٢) توضيح مقارنة في دور السلام على العلاقات الاقتصادية الدولية.

جدول رقم (٢)

مقارنة في دور السلام على العلاقات الاقتصادية الدولية

عنصر المقارنة	انغولا	كولومبيا
الانموذج الاقتصادي	اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد الطبيعية اسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتركز على قطاع الطاقة والمواد الخام مع محدودية التنويع	اقتصاد اكثر تنوعاً اذ اعتمدت في اقتصادها على الموارد الطبيعية من جهة وعلى قطاعات صناعية وخدمية، فضلاً عن بنية تحتية أكثر تطوراً وبالتالي اقتصادها أكثر مرونة
جذب الاستثمارات الأجنبية	تدفقات كبيرة للاستثمار في قطاع النفط والغاز لكنها محدودة خارج القطاع بسبب ضعف التنويع والبيروقراطية والفساد وعد الاستقرار	نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاعات عدة كالتصنيع والتكنولوجيا والخدمات بسبب التحسن الأمني والسياسات النشطة لجذب الاستثمار
الانضمام للاتفاقيات	عمدت الانضمام الى المنظمات الإقليمية والدولية لكن عرفت بدورها المحدود في التكامل الإقليمي وعلاقاتها الاقتصادية الدولية ثنائية الطابع لاسيما مع الصين مع غياب استراتيجية واضحة للتكامل في الأسواق العالمية	نموذج ناجح للتكامل الإقليمي والعالمي من خلال الدخول في تحالفات إقليمية وتحالفات دولية أسهمت في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
النتيجة الاجمالية	سلام هش اعتمد على اقتصاد غير مستقر كونه ريعي بعيد عن التنويع وبالتالي لم يرتم السلام لتنمية شاملة أو اندماج في الاقتصاد العالمي	سلام داعم للاقتصاد ومحفز للاندماج ليكون عامل في جذب الاستثمارات وتعزيز المكانة الدولية والاندماج العالمي رغم التحديات المستمرة

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-The World Bank. Angola Country Overview. Washington, DC: The World Bank Group, October 2023. https://www.worldbank.org

-International Monetary Fund (IMF). Angola: 2018 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Angola. IMF Country Report No. 18/239. Washington, DC: International Monetary Fund, August 2018,https://www.imf.org.

- The World Bank. Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$) - Colombia. Washington, DC: The World Bank Group, 2023,https://data.worldbank.org.

- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). "Colombia's Accession to the OECD." Paris: OECD, May 28, 2020,https://www.oecd.org.

يُبرِز هذا الجدول كيف أن طبيعة السلام (التي تم تحليلها في الجدول ١) تحدد بشكل حاسم قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمار، ففي النموذج الاقتصادي: الريعية مقابل التنوع فعكس الاقتصاد الأنغولي طبيعة السلام الهش الذي تم بناؤه، على العكس، فإن السلام في كولومبيا عمل كمحفز لاقتصاد كان متنوعاً أصلاً لكنه كان مقيداً بسبب الصراع و السلام أكثر متانة.

اما الاستراتيجية الدولية التي اعتمدتها أنغولا هي علاقات ثنائية وموجهة نحو الموارد، وخاصة مع الصين. هذا يعكس نهجاً قصير الأمد، اما· كولومبيا: تبنت كولومبيا استراتيجية تكامل مؤسسية نشطة مع العالم؛ ليستنتج أن كولومبيا استفادت من السلام لتعزيز مكانتها الدولية وجذب استثمارات متنوعة، بينما استخدمت أنغولا السلام لاستئناف واستغلال تصدير الموارد الطبيعية دون تغيير نموذجها الاقتصادي الأساسي أو موقعها في الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

أكدت هذه الدراسة المقارنة بين تجربتي أنغولا وكولومبيا أن تحقيق السلام ليس غاية في ذاته، بل هو عملية معقدة تُشكّل أساساً للعلاقات الاقتصادية الدولية وتحدد طبيعة اندماج الدولة في النظام العالمي، وكشفت المقارنة أن نموذج بناء السلام هو العامل الحاسم في تحديد ما إذا كان السلام سيكون محفزاً للتنمية الشاملة أم مجرد إطار هشّ يعيد إنتاج أشكال جديدة من التحديات، ففي حالة أنغولا أدى اعتماد نموذج "سلام المنتصر" القائم على الحل العسكري إلى تحقيق استقرار أمني سريع، لكنه فشل في معالجة جذور الصراع أو بناء مؤسسات ديمقراطية شاملة، وقد انعكس هذا على الاقتصاد بشكل واضح؛ فقد ظلّ الاقتصاد ريعياً يعتمد على النفط، وجذب استثمارات أحادية الجانب، وظلّ اندماجها الدولي محدوداً بعلاقات ثنائية مع لاعبين رئيسيين مثل الصين وهكذا، أصبح السلام الأنغولي مثالاً على كيف يمكن أن يؤدي السلام الهش إلى اقتصاد هش، يعتمد على تقلبات أسعار السلع الأساسية ويُعيد إنتاج أوجه عدم المساواة التي غذت الصراع أصلاً.

أما في حالة كولومبيا فإن اختيار نموذج "السلام التشاركي" القائم على المفاوضات والمؤسسات، رغم تعقيده مهّد الطريق لتحول نوعي لم يقتصر الأمر على إنهاء الصراع ، بل بناء إطار مؤسسي يهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع، وقد تحوّل هذا السلام إلى أداة فعالة لتعزيز المكانة الدولية، مما أتاح

للمستثمرين الدوليين بيئة أكثر استقراراً وجدوى، واستطاعت أن تحوّل السلام من مجرد اتفاقية لإنهاء القتال إلى أصل استراتيجي يعزّز التكامل الاقتصادي العالمي ويجذب استثمارات متنوعة ومستدامة؛ لذلك فالدروس المستفادة تؤكد أن تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية لا يبدأ بافتتاح الأسواق أو توقيع الاتفاقيات فحسب، بل يبدأ أولاً ببناء سلام عادل ومستدام داخل الحدود لتصبح جاهزة لشَراكة دولية حقيقية قائمة على الثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة.

الشكر والتقدير

يرغب المؤلف في التعبير عن تقديره لكل من ساهم في تزويده بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح

يصرح المؤلف بانه لا يوجد تضارب في المصالح.

التمويل

يصرح المؤلف بأنه لا يملك أي مصالح مالية متضاربة أو علاقات شخصية معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

References

:Colombia, 2. I. (n.d.). Retrieved from https\\:www.state.gov

Accord UE-Angola sur la facilitation des investissements durables SIFA. (n.d.). Retrieved from https\\www,trade.ec.europa.eu

Additional protocol to the framework agreement of the pacific alliance. (2014). Retrieved from https\\:www.edit.wti.org

Affairs, M. o. (n.d.). Andean Commuity. Retrieved from https\\:www. Mea.gov.in

Africa, R. o. (n.d.). South Africa-Angola elevate bilateral relations. Retrieved from https\\:www.sanews.gov.za

cihlar, J. (2007). *Implementation of the Strategic Poverty Reduction Plan and the Influence of Foreign Powers on the Development of the country after the end civil war in 2002.* Jan cihlar, Implementation of the Strategic Poverty Reduction Plan and the Influence of Foreign Powers Czech Republic:: Jan cihlar, Implementation of the Strategic Poverty Reduction Plan and the Influence of Foreign Powers on the DeveloMasaryk University, Faculty of Social Studies.

Colombia. (2024). *BTI 2024 Country Report.* Colombia-Gutersloh: Transformation Index.

Communaute Economique des Etats de l'Afrique Centrale CEEAC. (n.d.). Boulevard Triomphal omar BONGO ONDIMBA. Retrieved from https\\www.ceeac-eccas.org.

congress, l. o. (n.d.). Angola: Key Development and U.S Relation. Retrieved from https\\:www.congress.gov

Cuba, W. C. (1988). Angola ,South Sign accord, the Washington post. Retrieved from https://www.washingtonpost.com

defait, L. A. (1999). success et echecs du processus de paix de Lusaka. Retrieved from https\\:www.hrw.org.

etrngeres, M. d. (n.d.). France diplomatie ,presentation de I 'Angola. Retrieved from https\\:www.diplomatie.gouv.fr.

EU-Colombia-peru-Ecuador Trade Agreement. (n.d.). Retrieved from https\\:www. Trade.ec.europa.eu

Foundation, M. o. (n.d.). Angola and the evolving dynamics of Europe-Africa relations. Retrieved from https\\www.med-or.org.

Graca, P. B. (2015). La composition politiquede l' Angola (d'apres la Victoire du mpla aux elections du 31 aout 2012). *revista internacional de historica e culture juridica, 7*(2), 383-386.

Guide, A. C. (n.d.). Investment climate Statement, official website of the international trade administration. Retrieved from https\\:www.trade.gov.

Guide, C. C. (n.d.). Colombia Standards for Trade. Retrieved from https\\:www.privacyshield.gov

Hamutenya, H. (2012). *Namibia and Angola: Analysis of a symbiotic relationship.* Konrad -Adenauer-Stiftung.

Investing in Angola, foreign direct investment FDI in Angola. (n.d.). Retrieved from https\\:www.lloydsbanktrade.com

Kamau, M. (n.d.). SA and Angola Strengthen Bilateral Ties on Trade Investment and Regional Cooperation ,"news. Retrieved from https\\:www.serrarigroup.com

Kone, A. (n.d.). La persistence du conflict angolais entr 1991 et 2002. presses universities de Rennes. Retrieved from https\\:www.shs.cairn.info.

Organization, W. T. (n.d.). Trade policy review Angola, Concluding remarks by the chairperson. Retrieved from https\\:www.wto.org

Organization, W. T. (n.d.). Trade policy review: Colombia, Concluding remarks by the chairperson. Retrieved from https\\:www.wto.org

progress, C. f. (2009). Sustainable Security 101 We Need Security Paradigm. Retrieved from https\\:wwwameicanprogress.org.

Report, I. P. (n.d.). La Presidence angolaise de I'UA peut-elle renforcer La position de I' Afrique. Retrieved from https\\www.issafrica.org.

saurombe, A. (2010). The role of South Africa in SADC regional integration:the making or braking of the organization. *Journal of International Commercial Law and Technology, 5*(3), 1-126-128.

Total peace paradox in Colombia: Petro's policy reduced violence, but armed groups grew stronger, the evolution of the armed conflict in Colombia. (November 28,2024).

Tvedten, I. (1993). Inge Tvedten: Angola: Struggle for peace and reconstruction Westview press,1997 p38-39 ,paul Taylor: letter from Angola ,the Washington post, (1993). Retrieved from https://www.cmi.no.

Worldbank. (2007). *Angola investment climate assessment.* Worldbank.

اتفاقية تعزيز التجارة بين الولايات المتحدة وكولومبيا. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https\\:www.ustr.gov

احمد جامع. (١٩٧٧). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

احمد محمد أبو زيد. (٢٠١٢). تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية. *المجلة العربية للعلوم السياسية*(٤٤)، ٩٥.

العمل معاً: كولومبيا وصندوق النقد الدولي ، كولومبيا السلام مفيد للاعمال. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https\\:www.imf.org

اليس لاندو. (٢٠٠٨). *السياسة الدولية النظرية والتطبيق*. (سلسلة الترجمة٢، المترجمون) دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

امير السعد. (١٩٩٩). مقاربة في إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*(١٧)، ٦.

ايتوس واير. (بلا تاريخ). الاستثمارات المستدامة في كولومبيا يؤدي انتقال الطاقة والامن الغذائي والتنمية الاجتماعية الى عائدات عالية. تم الاسترداد من https\\:www.aetoswire.com

بلال محمد المصري، و بن محمد سامي الصادق. (٢٠٢٣). دور التعاون الاقتصادي في تحقيق القدرة التنافسية للدول العربية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية*، ٨(٢٠)، ٦٧.

تقرير لجنة بناء السلام. (٢٠١٣). موجز *جلسة الاستماع البرلمانية ٢٠١٢ ، الوثيقة رقم ١/٦٧/٧٥٥* . الجمعية العامة للأمم المتحدة.

جمال علي محي الدين. (٢٠١٣). *دور مجلس الامن في تحقيق السلم والامن الدوليين*. الجزائر: دار وائل.

جمال منصور. (٢٠١٥). بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المقاسين والنطاقات. *دفاتر السياسية والقانون*(العدد١٣)، ٣٨١.

جيمس ج. باسونز، و روبرت لويس جيلمور. (بلا تاريخ). تاريخ كولومبيا: نمو الاتجار بالمخدرات وحرب العصابات. موسوعة بريتايكا. تم الاسترداد من https\\:www.britannica.com

دليل تجاري لدولة انغولا. (بلا تاريخ). انغولا-النفط والغاز. تم الاسترداد من https\\www.trade.gov

رابطة التجارة الحرة الاوربية. (بلا تاريخ). اتفاقية التجارة الحرة مع كولومبيا. تم الاسترداد من https\\:www.efta.int

رضا عبدالسلام. (٢٠٠٧). *محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اوربا مع التطبيق على مصر*. المنصورة: المكتبة العصرية.

رياض حمدوش. (٢٠١٢). *تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظريات والمقاربات*. الجزائر: جامعة قسطنطينية.

شيلي تشاو. (بلا تاريخ). الشراكة بين الصين وانغولا: دراسة حالة لعلاقات الصين النفطية في افريقيا. تم الاسترداد من https\\www.china-briefing.com

صباح الامامي. (٢٠١٥). *الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، (الأردن*. الأردن: صمركز الكتاب الاكاديمي.

عبد الرزاق كبوط، و غربي سهام. (٢٠٢٤). التجارة الدولية قناة لانتشار الصدمات ام عامل معزز لاستقرار اقتصاديات البلدان. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، ١٧٠-١٧١.

علي ناصر كنانة. (٢٠١٧). *الثقافة وتجليها: السطح والاعماق*. بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة.

كارول نخلة. (بلا تاريخ). لماذا انسحبت انغولا من أوبك. تم الاسترداد من https\\:www.gisreportsonline.com

كولومبيا تبدأ إجراءات الانضمام الى مجموعة بريكس. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https\\:www.brics-plus-analytics.org

كولومبيا والولايات المتحدة توقعان اتفاقية لموازنة الاستثمارات في منطقة التجارة الحرة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https\\www.bilaterals.org

ليس بالقدر الكافي :حالة اتفاقية التجارة الحرة بين كولومبيا والولايات المتحدة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https\\:www.tni.org

محمد موسى. (١٩٩٣). *أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي*. بيروت: دار البيارق.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (٢٠١٨). *حالة الأغذية والزراعة: الهجرة والزراعة والتنمية الريفية*. روما.

موسى علاية. (٢٠١٥). عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان. *مجلة بحوث اقتصادية*(٦٩)، ٧٨.

المصادر باللغة الإنكليزية

- Colombia. (n.d.). Retrieved from https://www.state.gov
- Accord UE-Angola sur la facilitation des investissements durables SIFA. (n.d.). Retrieved from https://www.trade.ec.europa.eu
- Additional protocol to the framework agreement of the pacific alliance. (2014). Retrieved from https://www.edit.wti.org
- Affairs, M. o. (n.d.). Andean Commuity. Retrieved from https://www. Mea.gov.in
- Africa, R. o. (n.d.). South Africa-Angola elevate bilateral relations. Retrieved from https://www.sanews.gov.za
- Cihlar, J. (2007). Implementation of the Strategic Poverty Reduction Plan and the Influence of Foreign Powers on the Development of the country after the end civil war in 2002. Jan Cihlar, Implementation of the Strategic Poverty Reduction Plan and the Influence of Foreign Powers Czech Republic: Masaryk University, Faculty of Social Studies.
- Colombia. (2024). BTI 2024 Country Report. Colombia-Gutersloh: Transformation Index.
- Communaute Economique des Etats de I'Afrique Centrale CEEAC. (n.d.). Boulevard Triomphal Omar Bongo Ondimba. Retrieved from https://www.ceeac-eccas.org.
- Congress, L. o. (n.d.). Angola: Key Development and U.S Relation. Retrieved from https://www.congress.gov
- Cuba, W. C. (1988). Angola, South Sign accord, The Washington Post. Retrieved from https://www.washingtonpost.com
- Defait, L. A. (1999). Success et echecs du processus de paix de Lusaka. Retrieved from https://www.hrw.org.
- Etrngeres, M. d. (n.d.). France diplomatie, presentation de I 'Angola. Retrieved from https://www.diplomatie.gouv.fr.

- EU-Colombia-peru-Ecuador Trade Agreement. (n.d.). Retrieved from https://www. Trade.ec.europa.eu

- Foundation, M. o. (n.d.). Angola and the evolving dynamics of Europe-Africa relations. Retrieved from https://www.med-or.org.

- Graca, P. B. (2015). La composition politiquede l' Angola (d'apres la Victoire du mpla aux elections du 31 aout 2012). revista internacional de historica e culture juridica, 7(2), 383-386.

- Guide, A. C. (n.d.). Investment climate Statement, official website of the international trade administration. Retrieved from https://www.trade.gov.

- Guide, C. C. (n.d.). Colombia Standards for Trade. Retrieved from https://www.privacyshield.gov

- Hamutenya, H. (2012). Namibia and Angola: Analysis of a symbiotic relationship. Konrad - Adenauer-Stiftung.

- Investing in Angola, foreign direct investment FDI in Angola. (n.d.). Retrieved from https://www.lloydsbanktrade.com

- Kamau, M. (n.d.). SA and Angola Strengthen Bilateral Ties on Trade Investment and Regional Cooperation,"news. Retrieved from https://www.serrarigroup.com

- Kone, A. (n.d.). La persistence du conflict angolais entr 1991 et 2002. presses universities de Rennes. Retrieved from https://www.shs.cairn.info.

- Organization, W. T. (n.d.). Trade policy review Angola, Concluding remarks by the chairperson. Retrieved from https://www.wto.org

- Organization, W. T. (n.d.). Trade policy review: Colombia, Concluding remarks by the chairperson. Retrieved from https://www.wto.org

- Progress, C. f. (2009). Sustainable Security 101 We Need Security Paradigm. Retrieved from https://www.ameicanprogress.org.

- Report, I. P. (n.d.). La Presidence angolaise de I'UA peut-elle renforcer La position de I' Afrique. Retrieved from https://www.issafrica.org.

- Saurombe, A. (2010). The role of South Africa in SADC regional integration:the making or braking of the organization. Journal of International Commercial Law and Technology, 5(3), 1-126-128.

- Total peace paradox in Colombia: Petro's policy reduced violence, but armed groups grew stronger, the evolution of the armed conflict in Colombia. (November 28, 2024).

- Tvedten, I. (1993). Inge Tvedten: Angola: Struggle for peace and reconstruction Westview press, 1997 p38-39, paul Taylor: letter from Angola, the Washington post, (1993). Retrieved from https://www.cmi.no.

- Worldbank. (2007). Angola investment climate assessment. Worldbank.

- United States-Colombia Trade Promotion Agreement. (n.d.). Retrieved from https://www.ustr.gov

- Jame, A. (1977). International Economic Relations. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

- Abu Zaid, A. M. (2012). The Impact of International Organizations on the Behavior of Nation-States. The Arab Journal of Political Science, (44), 95.

- Working Together: Colombia and the IMF, A Peace Dividend for Business. (n.d.). Retrieved from https://www.imf.org

- Lando, A. (2008). International Politics, Theory and Application. (Translation Series 2, Translators) Damascus: Arab Writers Union Publications.

- Al-Saad, A. (1999). An Approach to the Problem of Discontinuity and Intersection in International Trade. Journal of Arab Economic Research, (17), 6.

- Aetostwire. (n.d.). Sustainable Investments in Colombia: Energy Transition, Food Security and Social Development Lead to High Returns. Retrieved from https://www.aetoswire.com

- Al-Masri, B. M., & Al-Sadiq, B. M. S. (2023). The Role of Economic Cooperation in Achieving the Competitiveness of Arab Countries. Al-Quds Open University Journal for Administrative and Economic Research and Studies, 8(20), 67.

- Peacebuilding Commission Report. (2013). Summary of the 2012 Parliamentary Hearing, Document No. 755/67/1. United Nations General Assembly.

- Mouhi El-Din, J. A. (2013). The Role of the Security Council in Achieving International Peace and Security. Algeria: Dar Wael.

- Mansour, J. (2015). Peacebuilding in the Post-Conflict Phase: Scales and Scopes. Political and Legal Notebooks, (13), 381.

- Parsons, J. G., & Gilmore, R. L. (n.d.). The History of Colombia: The Growth of Drug Trafficking and Guerrilla Warfare. Encyclopedia Britannica. Retrieved from https://www.britannica.com

- A Trade Guide to Angola. (n.d.). Angola - Oil and Gas. Retrieved from https://www.trade.gov

- European Free Trade Association. (n.d.). Free Trade Agreement with Colombia. Retrieved from https://www.efta.int

- Abdel Salam, R. (2007). Determinants of Foreign Investment in the Age of Globalization, A Comparative Study of the Experiences of Eastern and Southeastern Europe with an Application to Egypt. Mansoura: Al-Asriya Library.

- Hamdoush, R. (2012). The Evolution of the Concept of Peacebuilding: A Study of Theories and Approaches. Algeria: Constantine University.

- Chao, S. (n.d.). The China-Angola Partnership: A Case Study of China's Oil Relations in Africa. Retrieved from https://www.china-briefing.com

- Al-Emami, S. (2015). Privatization and its Impact on the National Economy, (Jordan). Jordan: Academic Book Center.

- Kaboot, A. R., & Gharbi, S. (2024). International Trade as a Channel for Shock Transmission or an Enhancing Factor for Economic Stability. Journal of Social and Human Sciences, 170-171.

- Kinana, A. N. (2017). Culture and its Manifestations: Surface and Depths. Beirut: Al-Rehab Al-Haditha Foundation.

- Nakhle, C. (n.d.). Why Angola Withdrew from OPEC. Retrieved from https://www.gisreportsonline.com

- Colombia Begins Procedures to Join the BRICS Group. (n.d.). Retrieved from https://www.brics-plus-analytics.org

- Colombia and the United States Sign an Agreement to Balance Investments in the Free Trade Area. (n.d.). Retrieved from https://www.bilaterals.org

- The Case of the Free Trade Agreement Between Colombia and the United States. (n.d.). Retrieved from https://www.tni.org

- Moussa, M. (1993). Insights into International Relations and the International System. Beirut: Dar Al-Bayaraq.

- Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2018). The State of Food and Agriculture: Migration, Agriculture and Rural Development. Rome.

- Alaya, M. (2015). The Ineffectiveness of External Aid to Developing Countries: Between a Rock and a Hard Place. Journal of Economic Research, (69), 78.